جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

ظاهرة الإخالة فى النحو العربى دراسة تحليلية فى الأسماء والحروف

إعداد

د/ محمود حمدى عبداللاه على
الأستاذ المساعد فى قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا

(العدد الثامن والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. مايو)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

ظاهرة الإخالة فى النحو العربى دراسة تحليلية فى الاسم والحرف.

محمود حمدى عبداللاه على.

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: MahmoudAli.4119@azhar.edu.eg

الملخص:

إن أشرف العلوم التى يعمل المرء للتزود بها والبحث فيها علوم اللغة العربية، تلك اللغة المحكمة الدقيقة الواعية التى تهتم بالمحافظة على المعنى مع صحة التركيب من أجل هذا تحظى اللغة العربية بمنزلة سامية بين اللغات، فهى لغة القرآن الكريم، والمعجزة الخالدة للنبى العظيم صلى الله عليه وسلم، ومصدر العربية الأسمى، وآيتها العظمى، ومن أهم خصائص اللغة العربية فى مجال محافظتها على المعنى حرصها على صحة الجانب النطقى، لكى يتحقق وضوح المعنى فيزول اللبس والتوهم ويكون التثبت والتفهم؛ وقد جاءت الدراسة لتعالج أهم التعليلات النحوية لإعمال بعض التراكيب فى أجزاء الجملة العربية كإعمال اسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم المفعول، وغيرها من التراكيب المختلفة فجاءت هذه الدراسة في مقدمة، وتمهيد وفصلين وخاتمة، و فهارس للمصادر والمراجع، والموضوعات، تناولت في المقدمة الحديث عن أهمية البحث، ودواعي اختياره، وخطته، ومنهج السير فيه، وأما التمهيد فعنوانه الإخالة أحد مسالك العلة النحوية، وجاء الفصل الأول بعنوان الإخالة فى الاسم، ويشمل سبعة مباحث، وأما الفصل الثانى فعنوانه الإخالة فى الحرف، ثم الخاتمة وقد حوت أهم نتائج الدراسة، وأخيرًا جاءت فهارس المصادر والمراجع، والموضوعات.

الكلمات المفتاحية: الإخالة، العلة، اسم الفاعل، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة، اسم الفعل، المصدر، المشبهات.

The Phenomenon of Ikhla in Arabic Grammar: An Analytical Study of Nouns and Letters.

Mahmoud Hamdy Abdallah Ali.
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys, Qena, Al-Azhar University, Egypt.
Email: MahmoudAli.4119@azhar.edu.eg

Abstract:
The most honorable sciences that one can acquire and research are the sciences of the Arabic language, that precise, precise, and conscious language that is concerned with preserving meaning while maintaining correct structure. For this reason, the Arabic language enjoys a lofty status among languages. It is the language of the Holy Qur'an, the eternal miracle of the great Prophet (peace and blessings be upon him), the supreme source of Arabic and its greatest sign. One of the most important characteristics of the Arabic language in preserving meaning is its commitment to correct pronunciation, thus achieving clarity of meaning, eliminating ambiguity and misconception, and enabling verification and understanding. The study addresses the most important grammatical justifications for the use of certain structures in Arabic sentence components, such as the active participle, the adjective, the passive participle, and other various structures. This study consists of an introduction, a preface, two chapters, a conclusion, and indexes of sources, references, and topics. The introduction discusses the importance of the research, the reasons for its selection, its plan, and the methodology behind it. The preface is titled "Ikhla: One of the Paths of Grammatical Cause." The first chapter is titled "Ikhla in the Noun" and includes seven topics. The second chapter is titled "Ikhla in the Letter." The conclusion contains the most important results of the study. Finally, the indexes of sources, references, and topics are included.

Keywords: Ikhalh, Cause, Active participle, Adjective, Exaggerated forms, Verb noun, Infinitive, Similes.

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين، أحمده على عظيم مننه، وسابغ نعمه، حمد الشاكرين، وأسأله المزيد من فضله، وأصلي وأسلم على أشرف خلقه محمد بن عبد الله، وعلى آله، وصحابته الكرام البررة، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد ،،،،

فإن أشرف العلوم التى يعمل المرء للتزود بها والبحث فيها علوم اللغة العربية، تلك اللغة المحكمة الدقيقة الواعية التى تهتم بالمحافظة على المعنى مع صحة التركيب من أجل هذا حظيت اللغة العربية بمنزلة سامية بين اللغات ، فهى لغة القرآن الكريم، والمعجزة الخالدة للنبى العظيم ﷺ، ومصدر العربية الأسمى، وآيتها العظمى.

ومن أهم خصائص اللغة العربية فى مجال محافظتها على المعنى حرصها على صحة الجانب النطقى، لكى يتحقق وضوح المعنى فيزول اللبس والتوهم ويكون التثبت والتفهم ؛ لأجل هذا جاءت هذه الدراسة بعنوان : **(ظاهرة الإخالة فى النحو العربى دراسة تحليلية فى الأسماء والحروف)**

أسباب اختيار الموضوع :

أولاً : محاولة الوقوف على الأسباب التى أدت إلى وجود هذه الظاهرة فى النحو العربى.

ثانيًا : الوقوف على معنى الإخالة فى النحو ،وأهم صورها فضلاً عن أن النحويين لم يتعرضوا إلى ذكرها كثيرًا فى كتبهم، فجاءت هذه الدراسة لتوضح ولو بقدر يسير حقيقة هذه الظاهرة ،وتبين أهم صورها .

ثالثًا : حصرت العنوان فى الأسماء والحروف ؛ لأن الأصل فى الأفعال أن تكون عاملة ، ولأنها مختصة بالأسماء ، فلا يدخل فعل على فعل ،وكما أن الحرف المختص يعمل فيما يختص به ،وأما الاسم فالأصل فيه الإهمال ،وما أعمل منه فهو محمول على الفعل ، وكذا الحرف فإنه يعمل بالحمل على الفعل ، وما حُمِلَ على الفعل من الأسماء أو الحروف فمرده إلى علة نحوية موجبة جعلتهما يشبهان الفعل فى العمل.

خطـة البحـث

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد وفصلين وخاتمة ،و فهارس للمصادر والمراجع ، والموضوعات

أولاً: المقدمـة: تحدثت فيها– بعد حمد الله تعالى والثناء عليه – عن أهمية البحث، ودواعي اختياره، وخطته، ومنهج السير فيه.

ثانيًا: التمهيد: وعنوانه:الإخالة أحد مسالك العلة النحوية

ثالثًا: الفصل الأول وهو بعنوان: الإخالة فى الأسماء:

المبحث الأول: الإخالة فى اسم الفاعل.

المبحث الثانى: الإخالة فى الصفة المشبهة.

المبحث الثالث: الإخالة فى اسم المفعول.

المبحث الرابع: الإخالة فى صيغ المبالغة

المبحث الخامس: الإخالة فى اسم التفضيل

المبحث السادس: الإخالة فى المصدر

المبحث السابع: الإخالة فى اسم الفعل

رابعـًا: الفصل الثانى وهو بعنوان: الإخالة فى الحروف

المبحث الأول : الإخالة فى "ما" المشبهة بـ" ليس"

المبحث الثانى : الإخالة فى "لا" المشبهة بـ" ليس"

المبحث الثالث: الإخالة فى "إن" النافية المشبهة بـ" ليس"

المبحث الرابع : الإخالة فى "لات" المشبهة بـ" ليس"

المبحث الخامس: الإخالة فى "إنَّ" الناصبة وأخواتها

خامسًا: الخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

سادسًا: فهرس المصادر والمراجع ،والموضوعات

منهجى فى البحث :

أولاً : وضعت توطئة لكل مبجث من مباحث البحث ..

ثانيًا : قمت بتخريج الآيات القرآنية الواردة فى البحث

ثالثًا : قمت بتخريج القراءات القرآنية ،وذلك بنسبتها إلى قارئيها ،وذلك من خلال

كتب القراءات المعروفة فى هذا الفن

رابعًا: خرجت الشواهد الشعرية من مظانها فى كتب النحو واللغة

خامسًا: وضعت خاتمة للبحث استخلصت فيها نتائج البحث وثمرة الدراسة، وضمنتها ما رأيته من مقترحات وتوصيات.

وختامًا آمل أن أكون قد وفقت فيما عرضت له ، سائلاً الله أن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه في كل لمحة وحين ، عدد خلقه ، وزنة عرشه ، ومداد كلماته .

الدراسات السابقة

تقتضى الأمانة العلمية ألا يُغْفِلَ الباحث الدراسات السابقة لهذا البحث، وفي حدود ما اطلعت عليه لم أقف على دراسة تدور حول ظاهرة الإخالة فى النحو العربى

التمهيد

الإخالة أحد مسالك العلة النحوية

التمهيد

حرص نحاة العربية على تفسير الظاهرة التركيبية الموجودة في لغة العرب تفسيرًا دقيقًا ، فاستعملوا جملة من الأصول الفلسفية العلمية لتساعدهم في الوصول إلى نظرة دقيقة فى هذه التراكيب ،و يتضح هذا جليًا فى إجابة الخليل رحمه الله – حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ ، فقال :" إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ،وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له ومثلي في ذلك: مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمةَ البناء عجيبةَ النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا، وكذا ،ولسبب كذا ،وكذا لعلة سنحت له وخطرت بباله، محتملة أن تكون علة لتلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ،فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[١] .

(١)الاقتراح في أصول النحو للسيوطي صـ١١٢ ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية ، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية ط/ دار البيروتي– دمشق ط٢:(١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).

وقال الأنبارى : " قياس العلّة معمول به بالإجماع عند العلماء كافة ،.....، اعلم أن قياس العلة أن يُحْمَلَ الفرع على الأصل بالعلة التى عُلِّقَ عليها الحكم فى الأصل ،.....،ويستدل على صحة العلة بشيئين : التأثير، وشهادة الأصول ،فأما التأثير فهو: وجود الحكم لوجود العلة ،وزواله لزوالها"(١).

وتعد الإخالة أحد مسالك العلة المستخدمة فى إجراء القياس فى الكثير من المسائل النحوية وسميت الإخالة ؛ لأن بها يخال أى يظن أن الوصف علة وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم فى الأصل كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل فى الرفع بعلة الإسناد(٢)

وعرفها الشيخ الجزائرى بأنها: "المناسبة التى بها يخال – أى يظن – أن الوصف، علة ويسمى قياسها قياس علّة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلّة الّتى علق عليها الحكم في الأصل"(٣)

ومن المسلم به أن الأصل فى العمل هو للفعل، أما الاسم ،والحرف فهما فرعان له،وإذا عملا فلعلة موجبة جعلتهما يشبهان الفعل فى العمل،وقد تحدث النحويون عن العلة الموجبة لإعمال الاسم، والحرف ، فتناولوا الحديث عن العلة الموجبة لإعمال اسم الفاعل،والعلة الموجبة لإعمال الحرف(٤) .

(١)الإغراب فى جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة صـ١٠٥،و١٠٦ تح/سعيد الأفغانى ط/دار الفكر ط١: بدمشق:(١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م)، وط٢- بيروت:(١٣٩١هـ -١٩٧١م).

(٢)الاقتراح صـ١١٧

(٣) إرتقاء السيادة فى علم أصول النحو صـ٨٢ ، تح/ عبد الرزاق عبد الرحمن السعدى ، ط/ دار الأنبار – العراق ط١: (١٤١١هـ - ١٩٩٠م)

(٤) نظرية الأصل والفرع فى النحو العربى لحسن خميس الملخ صـ٨٠،و٨١، ط/ دار الشروق – عمان

ويؤكد هذا المعنى ابن عصفور فى قوله:" العمل أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء و الحروف ، بدليل أن الأفعال كلها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال فدل ذلك على أن العمل كحق للأصالة إنما هو للفعل، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملًا فينبغى أن يسأل عن الموجب لعملها، فـ"إن" وأخواتها من الحروف العاملة فينبغى أن يسأل عن الموجب لعملها، والذى أوجب لها العمل عند محققى النحويين هو شبهها بالأفعال فى الاختصاص؛ ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، وكل حرف مختص بما يدخل عليه ولا يكون كالجزء فإنه يعمل فيما يختص به من اسم أو فعل"(١).

والإخالة باعتبارها أحد مسالك العلة النحوية ،والعلة لها أثرها فى النحو العربى،فهى قديمة قِدَمَ النحو نفسه ،وهى وثيقة الصلة بالتعليل النحوى ، الذى يعد ركنًا من الأركان التى بُنىَ عليها علم النحو ؛لذا فهو يُمَثِّل مرحلة متقدمة فى التفكير النحوى ظهرت واضحة لدى النحاة الأوائل الذين كان لهم سابق الفضل فى تأسيس قواعد النحو ،واستنباط مسائله ،وتفريع أحكامه ،ومن هؤلاء عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى الذى يُعَدُّ من أوائل النحاة الذين اهتموا بالتعليل الذى كان له دور كبير فى تطوير النحو وبسط أحكامه ،وشرح مسائله ، يقول عنه ابن سلام الجمحى :" وكان أول من بعج(٢) النحو ومد القياس والعلل ،

(١) شرح الجمل ٤٢٢/١، تح/ صاحب أبو جناح (ب.د) .

(٢) بعج الأرض وبجعها أي شقها وأذلها ، وتبعج السحاب وانبعج بالمطر انفرج عن الودق والوبل الشديد ، وتبعجت السماء بالمطر كذلك وكل ما اتسع فقد انبعج ، وباعِجَةُ الوادي حيث ينبعج فيتسع لسان العرب ٣٠٨/١ (بـ ع ج) ، ط/ دار المعارف – القاهرة.

.....، وكان ابن أبى إسحاق أشد تجريدًا للقياس وكان أبو عمرو أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها"[١] .

ثم ظهر بعد ذلك الخليل بن أحمد الذى رفع قواعد النحو وشاد صرحه ، بما رسم من مصطلحات وضَبَطَ من أحكام ،وقد تمكن – بما آتاه الله من فكر ثاقب ،وثقافة غزيرة ،واستنباط دقيق ،وعلم بالأسرار الصوتية والخصائص التركيبية لكلام العرب مما ساعده على استنباط العلل النحوية التى لم يسبقه إليها أحد قبله ،وأعجز من جاء بعده أن يأتى بمثلها ،وقد كثرت عنده العلل كثرةً استرعت نظر بعض معاصريه[٢]

ويأتى من بعد الخليل سيبويه ، فيحذو حذو أستاذه فى الاهتمام بالتعليل حيث ذخر كتابه بكثير من التعليلات التى فاضت لتشمل المطرد ،والمقيس ، والشاذ من كلام العرب ،وكأنما لا يوجد عنده أسلوب أو قاعدة بدون علة .

فقد كان يعرض سماعه على المقاييس النحوية، أو بعبارة أدق: كان يتخذ هذه المقاييس مما دار على ألسنة العرب كثيرًا، وما خالفه يُنْحى عليه بكلمات تدل على مخالفته للذائع المشهور الذى استنبطت منه القواعد، وينعته بالغلط، يريد أن يثبت عليهم التوهم فيه،

وتكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، يقول في فواتح كتابه: "وليس شيء يضطرون "العرب" إليه، إلا وهم يحاولون به وجها"[٣]

---

(١) طبقات فحول الشعراء لابن سلّام الجمحي صـ١٤ تح: محمود محمد شاكر ، ط/ دار المدني – جدة

(٢) العلة فى ضوء دفاع ابن جنى عنها صـ٦ لأستاذنا أ.د/مصطفى السمين ط/مطبعة الأمانة ط١:(١٤١٥هـ-١٩٩٥م)

(٣) الكتاب ٣٢/١ ، تح/عبد السلام محمد هارون ،ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣:(١٤٠٨هـ =

فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم ، واستُنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة[١] .

وقد أثار توسيع الخليل لنطاق العلة ، فبدأ الاهتمام بها، وازدادت العناية بها من ذلك الحين ،وأخذت تشغل من عقول النحاة حيزاً كبيراً فجاء بعد الخليل وسيبويه نحاة كوفيون وبصريون اعتمدوا التعليل فى مصنفاتهم ،فكانت تعليلاتهم لا تخلو من الطابع الفلسفي و كان الكثير منهم يلجأ فى بعضها إلى السهولة والوضوح

=

– ١٩٨٨م).

(١) المدارس النحوية لشوقى ضيف، صـ٨٢ ،ط: دار المعارف ط٧.

الفصل الأول: الإخالة فى الأسماء

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول:الإخالة فى اسم الفاعل

المبحث الثانى: الإخالة فى الصفة المشبهة

المبحث الثالث :الإخالة فى اسم المفعول

المبحث الرابع :الإخالة فى صيغ المبالغة

المبحث الخامس : الإخالة فى اسم التفضيل

المبحث السادس :الإخالة فى المصدر

المبحث السابع: الإخالة فى اسم الفعل

المبحث الأول:الإخالة فى اسم الفاعل

أصل العمل إنّما هو للأفعال، كما أن أصل الإعراب إنّما هو للأسماء، واسمُ الفاعل محمول على الفعل المضارع، كما أن المضارع محمول عليه فى الإعراب، ولمّا كان اسم الفاعل فرعًا على الفعل؛ كان أضعف منه فى العمل؛ لأن الفروع تنحط درجتها عن درجة الأصُول، والذى يؤيد ذلك أنّك تقول: "زيد ضاربٌ عمرًا"، و"زيد ضاربٌ لعمرٍو"، فتكون مخيَّرًا بين أن تُعدّيه بنفسه، وبيّن أن تعدّيه بحرف الجرّ لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك فى الفعل، فلا تقول: "ضربت لزيدٍ". قال الله تعالى:﴿ قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا ﴾ [١]، فعدّى الفعل بنفسه، وقال تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٢] ، فعدّى الاسم باللام[٣].

فالاسم إذا عمل فلعلة لحقته ،وهى مشابهة الفعل بوجه ما ،واختلف النحويون فى علة إعمال اسم الفاعل فمنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه،؛ لأن ضاربًا جارٍ على يضرب في حركاته وسكناته وعدد حروفه،ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك أنه في معنى الفعل ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال[٤]

ومما يسترعى النظر أن اسم الفاعل إذا وقع صلة لـ" أل" فإنه يعْمَلُ عَمَلَ فعله مطلقًا، ماضيًا كان أو غيره، معتمدًا أو غير معتمد، تقول: "جاء الضارب زيدًا أمس"، أو "الآن"، أو "غدًا"؛ وذلك لأن "أل" هذه موصولة ،وضارب" حل

(١) جزء من الآية رقم (٢٠) من سورة الشعراء .

(٢)الآية رقم (١٦) من سورة البروج .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤،تح/ إميل بديع يعقوب، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان:ط١:(١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م)

(٤) شرح الجمل ٥٥٠/١.

محل "ضَرَبَ" إن أُريد به المضي، أو "يضرب" إن أريد به الحال أو الاستقبال، فالفعل يعمل في جميع حالاته، وكذلك ما حل محله[١]

لأنّ الألف واللام فيه بمعنى "الَّذِى"، واسم الفاعل المتّصل بها بمعنى الفعل، فلمّا كان فى معنى الفعل عَمِلَ عَمَلَهُ، فهو اسم لفظًا، وفعلٌ معنىً، وإنّما حُوّل لفظ الفعل فيه إلى الاسم؛ لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل، فكان الذى أوجب نَقْلَ لَفْظِهِ هو إصلاح اللفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله[٢]

فـ"أل" موصولة واسم الفاعل نائب مناب الفعل الواقع صلة لموصول[٣]

وهذا رأى الجمهور من النحاة [٤]

وزعم الأخفش أن اسم الفاعل المقترن بـ" أل" لا يعمل مطلقًا ،وأن المنصوب بعده على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن " أل" عنده ليست موصولة، بل هى حرف تعريف كالتى في الرجل، ودخولُها على اسم الفاعل يُبطل عمله، كما يُبطله التصغير والوصف؛ لأنه يَبعُد عن الفعل بدخول ما هو من خواصّ الاسم

---

(١)التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١١/٢،تح/محمد باسل عيون السود،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان،ط١:(١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي٧٠/٣ تح/ عبد الحميد هنداوي ط/المكتبةالتوفيقية – القاهرة .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤ ،وشرح الكافية للرضى ١٣/٣تح/ يوسف حسن عمر ط/منشورات جامعة قاريونس – بنغازى ط٢:(١٩٩٦م)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١١٠/٣، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد ط/ دار التراث – القاهرة ط٢٠: (١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م) ، وشرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية صـ٣٤٥، تح/ محمد صالح الغرسى ط/ دار السلام – القاهرة ط١:(١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م) ،والهمع ٧٠/٣.

عليه، والمنتصب بعده إنما هو على التشبيه بالمفعول به مثل الوجه في قولك: الحسنُ الوجهَ؛ فلذلك لا يتقدم عليه، كما لا يتقدم الوجه على الحسن(١).

ورد مذهب الأخفش بأنَّ المنصوب بالصفة المشبهة لا يكون إلا سببيًّا(٢)، وهذا ينصب السَّبَبِيَّ والأجنبِيَّ، نحو: مررتُ بالضاربِ غلامَه، وبالضاربِ زيدًا.

ورُدَّ أيضًا بأنَّ اسم الفاعل بمعنى المضيّ لو كان المنتصب بعده على طريق التشبيه لجاز أن ينتصب الاسم بعده وإن لم تدخل عليه " أل"، فلمَّا لم ينتصب بعده دلَّ على بطلان مذهبه(٣).

وخالف المازنى(٤)، والرمانى(٥) ما ذهب إليه جمهور النحاة ، فذهبا إلى أن اسم الفاعل المقترن بـ" أل" لا يعمل إلا إذا كان ماضيًا، أما إذا كان مستقبلًا أو حالًا ، فلا يعمل(٦)

فيرى المازنى أن اللام الداخلة على اسم الفاعل ما هى إلا حرف كما فى سائر الأسماء الجامدة، نحو الرجل والفرس(٧).

---

(١) ينظر زعم الأخفش فى: التذييل لأبى حيان ٣٣٥/١٠، تح/ د. حسن هنداوي ط/ دار كنوز إشبيليا.

(٢) الصفة المشبهة لا تعمل إلا فى السببى دون الأجنبى نحو: زيد حسن وجهه ،ولا يجوز حسن وجه عمر خلافا لاسم الفاعل لنقصها عن مرتبته ،وأنها لا يتقدم معمولها عليها فلا يقال : زيد وجهًا حسن ، كما هو فى اسم الفاعل ، ينظر المقتضب ١٦٤/٤ تح/ محمد عبد الخالق عضيمة ط/ عالم الكتب. – بيروت.

(٣) التذييل ٣٣٦/١٠ .

(٤) ينظر مذهب المازنى فى شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٥٨/٤، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار الطلائع – القاهرة ٢٠١٤م

(٥) ينظر مذهب الرمانى فى التذييل ٣٣٥/١٠، وشرح ابن عقيل ١١٠/٣، والهمع ٧١/٣.

(٦) التذييل ٣٣٥/١٠، والهمع ٧١/٣.

(٧) شرح الكافية للرضى ١١/٣.

والذى حمل المازنى ،والرمانى على ذلك هو: تفسيرهما لكلام سيبويه، فعند ذكره اسم الفاعل المقترن بـ " أل" لم يعبر عنه إلا بلفظ "الذى فعل"(١)

وسيبويه أراد أن يبين أن اسم الفاعل إذا دخلت عليه " أل" عمل بمعنى الماضي؛ لأنه كان قبل دخولها لا يعمل وهو ماضٍ، وأمَّا إذا كان بمعنى المضارع فإنه لا يحتاج إلى ذكره؛ لأنه كان قد صحَّ له العمل قبل " أل"، فإذا اقترنت به " أل" كان أحقَّ بالعمل وأَولَى؛ لأنها إذا كانت مصحِّحة لعملِ ما كان لا يعمل فأَحْرَى أن يكون أَولَى بالعمل ما دخلت عليه مما كان عاملاً دونها(٢)

والراجح هو رأى الجمهور، بل هو الأَوْلَى ؛ لأنه إذا عَمِلَ بمَعْنَى الماضي مع اقترانه بـ"أل" فمن باب أَوْلَى جوازُ عَمَلِه بمَعْنَى المضارِعِ؛ لثُبُوتِ عمله مِن غَيْرِ اقترانه بـ"أل"، فيَعْمَلُ مع "أل" من باب أَوْلى، و والدليل على ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ ﴾(٣)، فعطف الفعل على اسم الفاعل المقترن بـ" أل"(٤).

وإذا كان اسم الفاعل مجردًا من"أل" فإنه لا يعمل عمل الفعل إلاّ إذا اعتمد على شىء يتقوى به؛ لأنّ مرتبته تنحط عن مرتبة الفعل ؛لذا كان أضعف منه فى العمل(٥).

والأشياء التي يعتمد عليها اسم الفاعل هى: الاستفهام، أو النفى ،أو أن يعتمد على المبتدإ، أو أنْ يعتمد على موصوف، أو أن يعتمد على صاحب

(١) الكتاب١/١٨١، و١٨٢.

(٢) التذييل١٠/٣٣٦، والهمع٣/٧١.

(٣) جزء من الآية رقم(١٨) من سورة الحديد

(٤) التذييل١٠/٣٣٦، وحاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢/٤٤٧ تح / طه طه عبدالرؤوف سعد ط/ المكتبة التوفيقية – القاهرة

(٥) شرح المفصل ٤/١٠٢،وشرح الكافية للرضى ٣/٤١٦.

حال، فمثال اعتماده على الاستفهام:"أضارب زيدٌ عمرًا"، ومثال اعتماده على النفى:"وما ضارب زيدٌ عمرًا، ومثال اعتماده على المبتدإ:"زيدٌ ضارب أبوه عمرًا، و مثال اعتماده على الموصوف: "مررت برجل ضاربٍ أبوه عمرًا" ،ومثال اعتماده على صاحب الحال: جاء زيد راكبًا أبوه فرسًا،"والاعتماد على المقدر من الاستفهام، والنفى، والمبتدإ، والموصوف، وصاحب الحال كالاعتماد على الملفوظ به،و من ذلك قولك: "مُهِينٌ زيدٌ عمرًا أَمْ مُكْرِمُهُ"، فـ" مُهِينٌ " رفع "زيدًا"، ونصب عمرًا، اعتمادًا على الاستفهام المقدر ،والتقدير :" أمُهِينٌ"،ومثال اعتماد اسم الفاعل على موصوف مقدر ،قوله تعالى:﴿ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ ﴾[١] ،فـ"مختلف" رفع "ألوانه" اعتمادًا على الموصوف المقدر ،والتقدير :" صنف مختلف ألوانه""[٢]

فالعلة فى إعمال اسم الفاعل اعتماده على هذه الأشياء؛لأنها تقربه من الفعل ،وتقوى فيه جانب الفعلية[٣]

ومن شروط إعمال اسم الفاعل فى حالة تجرده عن "أل"، أن يكون دالًا على الحال أو الاستقبال"؛ لأنه إنما عمل حملاً على المضارع؛ لما بينهما من الشبه اللفظى والمعنوى نحو قولك:"هذا ضاربٌ زيدًا غدًا"، و"مُكْرِمٌ خالدًا الساعةَ" [٤]

وإن كان بمعنى الماضى فإنه لا يعمل؛ لأنه لا مشابهة بينه، وبين الماضى؛ لذلك ،لايجوز أن تقول:"زيدٌ ضاربٌ عمرًا أمس"؛لأنه ليس ثَمَّةَ شبه بين "ضارب"،و"ضرب" فى عدد الأحرف ،ولا فى الحركات والسكنات [٥]

---

(١) جزء من الآية رقم (٦٩) من سورة النحل.

(٢) التصريح٢/١٢.

(٣) البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٢/٩٩٩،و١٠٠٠، تح/عباد الثبيتى ، ط/دار الغرب الإسلامى، ط١: (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م)

(٤) شرح المفصل ٤/٩٩،و التصريح٢/١٢.

(٥) شرح الكافية ٣/٤١٧،و٤١٨،والبسيط ٢/٩٩٩

وأجاز الكسائى[١] من الكوفيين أن يعمل اسم الفاعل الدال على الماضى،واستدل بقوله تعالى:﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[٢]، ووجه الدلالة فى الآية الكريمة أن "باسط" بمعنى الماضي وعمل فى "ذراعيه" النصب[٣]

ورد المانعون ما احتج به الكسائى،وتأولوا الآية الكريمة بأن المراد منها حكاية الحال الماضية، فيكون معنى "باسط ذراعيه" هو:" يبسط ذراعيه"، فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل أن الواو في "وكلبهم" واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال:"جاء زيد وأبوه يضحك"، ولا يحسن أن يقال:"وأبوه ضحك"؛ ولذا قال سبحانه وتعالى:﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ [٤] بلفظ المضارع الدال على الحال ولم يقل: وقلبناهم"، بالماضى،فدل على أن اسم الفاعل بمعنى المضارع فى الآية المباركة[٥]

فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضى بَطَلَ عمله ،ووجبت إضافته إلى مفعوله، إضافة معنوية؛ لفوات شرط الإضافة اللفظية، مثل:"زيد ضاربُ عمروٍ أمس"[٦]

وإنما بَطَلَ عمل اسم الفاعل لجريانه مجرى الأسماء الجامدة غير المشتقة،مثل:"غلام"، و"فرسٍ" إذا قلت:"غلام زيدٍ"،و"فرس عمروٍ"[٧]

---

(١) ينظر رأى الكسائى فى: شرح المفصل ١٠٠/٤،وشرح الكافية ٤١٨/٣، والتصريح١٢/٢، والهمع٧٠/٣

(٢) جزء من الآية رقم(١٨) من سورة الكهف

(٣) التصريح ١٢/٢،والهمع٧٠/٣

(٤) جزء من الآية رقم(١٨) من سورة الكهف

(٥) شرح المفصل١٠٠/٤،و التصريح ١٢/٢،والهمع٧٠/٣

(٦) الفوائد الضيائية على متن الكافية فى النحو للجامى ١٩٦/٢،و١٩٧،تح/ أحمد عزّو عناية،وعلى محمد مصطفى،ط/دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان ،ط١:(١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م)

(٧)المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب صـ٢٣٧، تح/على حيدر،ط/ دمشق:(١٣٩٢ هـ – =

فإن كان لاسم الفاعل معمول آخر غير ما أضيف ،فإن هذا المعمول ينصب بفعل مقدر ولا ينصب باسم الفاعل، نحو:"زيد معطى عمرو درهمًا أمس" فـ"درهمًا" منصوب بفعل مقدر تقديره:"أعطى"،وكأنه لما قيل:"معطى عمروٍ"، قيل:"ما أعطاه؟"، فقيل:"درهمًا"، أى: "أعطاه درهمًا"(١)

وإذا ثُنِّىَ اسم الفاعل، أوجُمِعَ جَمْعَ تصحيح، أو جمع تكسير، أو ذُكِّر، أو أُنّث، فإنه يعمل بنفس الشروط التى تشترط فى إعماله مفردًا ،فمثال جمع التصحيح المذكر ،قوله تعالى:

﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ﴾(٢)، فـ"الذاكرين": جمع ذاكر، وفاعله مستتر ،ولفظ الجلالة منصوب به، ولا يحتاج إلى شرط لاقترانه بـ"أل"(٣)،ومثال جمع التصحيح المؤنث،قوله تعالى:﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾(٤)،فـ"كاشفاتٍ"(٥): جمع كاشفة، وفاعلها ضمير مستتر، وضرَّه: مفعولها، وهى معتمدة على المبتدإ، وهو:"هن"(٦)

ولا يعمل اسم الفاعل إذا صُغِّر، أو وُصفَ؛لأن التصغير والوصف من خصائص الأسماء، فيزيلان شبه الفعل معنىً ولفظًا،فلا تقول:"هذا ضويربٌ زيدًا"

=

– ١٩٧٢ م)

(١) الفوائد الضيائية ١٩٧/٢،و١٩٨

(٢) جزء من الآية رقم(٣٥) من سورة الأحزاب

(٣) التصريح ١٧/٢

(٤) جزء من الآية رقم(٣٨) من سورة الزمر

(٥) قرأ أبو عمرو ويعقوب:"هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ بالتنوين،و"ضُرَّهِ" بالنصب وقرأ الباقون:"كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ" بغير تنوين، و"ضُرِّهِ" بالخفض على الإضافة، ينظر: المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين النيسابوريّ صـ٣٨٤،تح/سبيع حمزة حاكيمى،ط/ مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٨١ م

(٦) التصريح ١٧/٢

بالنصب، بل تجب الإضافة، وكذا الموصوف قبل العمل، فلا تقول:"هذا ضارب عاقلٌ زيدًا"، فإن أخذ معموله قبل الوصف جاز أن يعمل(١)

وذهب الكسائى إلى جواز إعمال اسم الفاعل فى التصغير، مستدلاً بما حُكِيَ عن بعض العرب أنه قال:" أظننى مرتحلًا وسويئرًا فرسخًا"،و مثَّلَ لاسم الفاعل الموصوف، بقوله:" أنا زيدًا ضاربٌ، أىٌّ ضاربٍ"(٢) .

ولا حجة فيما حكاه، لأنّ فرسخًا ظرف، والظرف تعمل فيه رائحة الفعل، والتوسع فى الظروف أكثر من التوسع في غيرها(٣).

ولا حجة أيضًا فى تمثيله بقوله:" أنا زيدًا ضاربٌ، أيٌّ ضاربٍ"؛لأن اسم الفاعل لم يوصف إلا بعد ما أُعْمِلَ،فإن وُصِفَ قبل العمل لم يجز أن يعمل(٤).

ويجوز أن يكون "زيدًا" منصوب بـ"ضاربٌ"، و"ضاربٌ" خبر "أنا"،و"أى ضاربٍ" خبر ثان، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها(٥).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، تح/ عبد الرحمن السيد،و محمد بدوى المختون، ط/ هجر للطباعة والنشر والتوزيع ط١:(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)،والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل١٩١/٢،تح/محمد كامل بركات،ط/ جامعة أم القرى - دار الفكر، دمشق - دار المدنى، جدة ،ط١:(١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)

(٢) ينظر مذهب الكسائى فى: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٤٢/٢،تح/ عبد المنعم أحمد هريدى ،ط/ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامى - مكة المكرمة، ط١:(١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م)، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٩١/٢

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١٩١/٢،وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٧٢٢/٦، تح/ على محمد فاخر وآخرون ،ط/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة ،ط١:(١٤٢٨هـ)

(٤) شرح الجمل ٥٥٤/١

(٥) تمهيد القواعد ٢٧٢٢/٦

فاسم الفاعل لا يمكن التسوية بينه وبين الفعل فى العمل إلا بتحقّق أمورٍ تباعد بينه وبين الأسماء من جانب، وتقارب بينه وبين الأفعال من جانب آخر، وكلّما قوى الجانب الفعلىُّ كان العمل أقوى وأحسن، وكلّما ضعف كانت الإضافة أقوى وأحسن .

قال ابن السراج:" إنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببًا له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هذا أعملوا ذلك"[١] .

(١)الأصول في النحو ٥٢/١، تح/عبد الحسين الفتلى، ط/ مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت ،ط٣:(١٤١٧هـ – ١٩٩٦م)

المبحث الثانى: الإخالة فى الصفة المشبهة

الصفة المشبهة هى: صيغة مشتقَّة من الفعل اللازم، تدلّ على الوصف، وعلى الموصوف به، وعلى ثبوت ذلك الوصف ثبوتًا يشمل الأزمنة المختلفة، نحو:"كريم"، و"حَسَن"(١)

قال ابن السراج:" هى أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين، وتُذَكَّرُ،وتُؤنَّث ويدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنون كـ"اسم الفاعل وأفعل التفضيل"، كما يجمع الضمير فى الفعل، فإذا اجتمع فى النعت هذه الأشياء التى ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين، وذلك نحو: "حَسنٍ"، و"شديدٍ"،.....،.، تقول:"مررت برجل حسنٍ أبوه"،و"شديد أبوه"،..... ..،...، و"شديد"، و"شديدة"، فتُذَكِّرُ،وتُؤنِّثُ، وتقول:" الحسن"، و"الشديد"، فتدخل الألف واللام، وتقول:"حسنون"،كما تقول:" ضارب، وضاربة"، و"ضاربون"، و"الضارب"،والضاربة"(٢)

ومع أن هذه الصفة مشبهة باسم الفاعل إلا أنه بينهما فرق يتمثل فى الأتى:

أولاً: أن دلالة اسم الفاعل متجددة ،ودلالة الصفة المشبهة ثابتة، ولا تكون إلا للحال تقول:"زيد كريم"، فـ" كريم" تدل على صفة الكرم فى زيد بشكل ثابت ،أما قولك:"زيد قائم" فيدل على أن "زيدًا" يتصف بالقيام فى أحد الأزمنة.

(١) المعجم المفصل فى علم الصرف لراجى الأسمر صـ٢٨٩،مراجعة: إميل بديع يعقوب ط/دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط١:(١٤١٣هـ-١٩٩٣م)

(٢) الأصول فى النحو ١/١٣٠

ثانيـًا: تصاغ من الفعل اللازم فقط، نحو:"كريم" من الفعل "كَرُمَ"، أما اسم الفاعل فيصاغ من الفعل اللازم ،والمتعدى معًا،فمن اللازم،الفعل : "جلس"،تقول:"جالس" ،و من المتعدى الفعل "كتب"، تقول :"كاتب"(١)

وقد تصاغ الصفة المشبهة من المتعدى، على وزن اسم الفاعل، إذا تنوسِى المفعول به، وصار فعلها لازمًا قاصرًا، مثل: "فلان قاطع السيف"، و"سابق الفرس"، و"مسمع الصوت" و"مخترق السهم"، كما تصاغ من الفعل المجهول مرادًا بها معنى الثبوت والدوام، مثل: "محمود الخلق"(٢)

ثالثـًا: أن اسم الفاعل يكون جاريًا مجرى الفعل المضارع فى حركاته وسكناته،نحو: "شارب"،و" مُكْرِم"،و"مُنْطَلِق"،و"مُسْتَخْرِج"، لكن الصفة المشبهة تارة تكون مجارية للفعل المضارع فى حركاته وسكناته ، نحو:" طاهر القلب"،و" مُنْبسِط الأسارير"،وتارة تكون غير مجارية له ،نحو:"جبان"،و"شجاع"(٣)

رابعـًا: أن الصفة المشبهة تضاف إلى فاعلها فى المعنى ،نحو:"زيد كريم الأصل" أى:"كريم أصله"، أما اسم الفاعل فلا يضاف إلى فاعله فى المعنى، فلا يقال:"زيد مصيب السهم الهدف"، أى:"مصيبٌ سهمه الهدف"، كما أن الصفة المشبهة إذا أضفتها إلى فاعلها، فلا تتعرّف، وإن كان ما أُضيفت إليه معرفة، وتوصف بها النكرة، فتقول: "مررت برجل حسنِ الوجهِ"، وليس كذلك اسم الفاعل، بل يكون معرفة إذا أُضيف إلى معرفة (٤)

---

(١) الأصول فى النحو ١٣١/١،و١٣٢،وشرح المفصل١٠٨/٤

(٢) جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ١٩٢/١،تح/ عبد المنعم خفاجة ،ط/ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ط٢٨:(١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م)

(٣) شرح ابن عقيل١٤١/٣

(٤) شرح المفصل ١٠٨/٤،و المعجم المفصل فى علم الصرف، صـ٢٨٩

والصفة المشبّهة باسم الفاعل دونه فى المنزلة؛ لأن المشبّه بالشيء أضعفُ منه؛ لذا انحطّت عنه، ونقص تصرّفُها عن تصرُّفه ، فلا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: "هذا الوجْهَ حسنٌ"، كما تقول: "هذا زيدًا ضاربٌ"، ولا تُضْمِره، فلا تقول: "هذا حسنُ الوجهِ والعينَ"، فتنصبَ "العين" على تقديرِ: و"حسن العينَ"، كما تقول: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا" على تقديرِ، و"ضاربٌ عمرًا" ، ولا يحسن أن تفصل بين "حسن" وما يعمل فيه، فلا تقول: "هو حسن فى الدار الوجهَ، وكريمٌ فيها الأبَ"، كما تقول: "هذا ضاربٌ فى الدار زيدًا"، فاسمُ الفاعل يتصرّف، ويجري مجرى الفعل لقوّة شَبَهه،و جَرَيانه عليه، وهذه الصفات مشبَّهة باسم الفاعل، والمشبّه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم، فلذلك تعمل الصفة المشبهة فى شيئين لا غير:

أحدهما: ضمير الموصوف، مثل قولك: "مررت برجل حسن"، فيكون في "حسن" ضميرٌ يعود إلى الموصوف، وهو فى موضعِ رفع بـ "حسن" .

الثانى: ما كان من سبب الموصوف،مثل قولك: "مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه"، فترفع "الوجه" بـ "حسن"،وهو من سبب"رجل"، ولولا الهاء العائدة على "رجل" من"وجهه"،لم تجز المسألة

ولا تعمل في الأجنبىّ، فلا يجوز أن تقول:"مررت برجلٍ حسنٍ عمروٌ"؛ لأن الحسن لـ "عمرو"،وليس للرجل، فلا يجوز أن تجعل "الحسن" وصفًا لـ "رجل"[1]

والصفة المشبهة تعمل مع "أل" مقترنة بها،ودونها ،ويكون لمعمولها ثلاث حالات من الإعراب هى :

الأولى: الرفع على أنه فاعل للصفة[2]،وذهب الفارسى إلى أن الرفع فى معمول الصفة المشبهة على الإبدال من الضمير المستتر فى الصفة،ويكون بدل

(١) شرح المفصل ١٠٧/٤،و١٠٨،و التصريح ٤٩/٢،و٥٠

(٢) التصريح ٥١/٢،و٥٢،والهمع٨٢/٣

بعض من كل،وعلى هذا خرَّج الآية من قوله تعالى:﴿ جَنَّتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾[١]، فقدّر فى "مفتحة" ضميرًا،و أعرب "الأبواب" بدل بعض من كل من ذلك الضمير [٢].

وما ذهب إليه الفارسىُّ مردودٌ بما حكاه الفراء[٣]:"مررت بامرأة حسن الوجه"[٤]، إذ لو كان الوجه بدلاً من الصفة لوجب تأنيثها؛ لأن الصفة إذا رفعت ضميرًا وجب تأنيثها[٥]

الثانية: الخفض بالإضافة، أى بإضافة الصفة إليه[٦]

الثالثة: النصب على التشبيه بالمفعول به،إن كان معمولها معرفة، وإن كان نكرة جاز نصبه على التشبيه أيضًا، والأَوْلَى نصبه على التمييز[٧]

وإذا كان معمول الصفة ضميرًا، فله من أوجه الإعراب ثلاث حالات هى:

---

(١) الآية رقم (٥٠) من سورة ص

(٢) الإيضاح العضدى صـ١٥٤،تح/ حسن شاذلى فرهود، ط/ كلية الآداب – جامعة الرياض،ط١:(١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م)

(٣) ما ذكره الفراء نصه:" والعرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة فيقولون:" مررت على رجل حسنة العين قبيح الأنف، والمعنى: حسنة عينه قبيح أنفه"،ينظر: معانى القرآن ٤٠٨/٢ ،تح/أحمد يوسف النجاتى، ومحمد على النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط/ دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر،الطبعة: الأولى

(٤) ينظر ما حكاه الفراء فى:التذييل ٢٧/١١،وتمهيد القواعد٦/٢٧٩٧

(٥) التصريح ٥٢/٢

(٦) تمهيد القواعد٦/٢٧٩٦،و التصريح ٥٢/٢

(٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبى ٤٢٩/٤ ،تح/ محمد إبراهيم البنا، وعبد المجيد قطامش،ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١:(١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م)، والتصريح ٥٢/٢

الأولى: أن يكون الضمير مجرورًا، وذلك إذا باشرته الصفة ،وكانت مجردة من "أل" نحو قولك: "مررت برجل حسنِ الوجهِ جميلِهِ"،ولا يجوز نصب هذا الضمير[١]،وأجاز الفراء التنوين والنصب ،فأجاز فى المثال السابق أن تقول: "مررت برجل حسنِ الوجهِ جميلٍ أياه" بتنوين الصفة المشبهة،ونصب الضمير بعدها[٢]

ورُدَّ ما أجازه الفراء بأن الضمير لا يُفْصَل إذا ما قُدِرَ على اتصاله[٣]

والظاهر أن الفراء أجاز الوجهين: "الإضافة، والنصب"،وقوَّى وجه الجر على وجه النصب، فقال:" فمن خفضه شبهه بمذهب قولهم:"مررت بالحسن الوجه"، فإذا أضافوه إلى مكنى قالوا:" أنت الضاربُهُ"، و"أنتما الضارباه"، و"أنتم الضاربوه"، والهاء فى القضاء عليها خفض فى الواحد، والاثنين، والجمع ولو نويت بها النصب كان وجهًا، وذلك أن المكنى لا يتبين فيه الإعراب. فاغتنموا الإضافة لأنها تتصل بالمخفوض أشد مما تتصل بالمنصوب، فأخذوا بأقوى الوجهين في الاتصال، وكان ينبغى لمن نصب أن يقول:"هو الضارب إياه"، ولم أسمع ذلك"[٤]

فمن النص السابق للفراء يتبين أنه أجاز الوجهين الجر ،والنصب فى الضمير الذى عبر عنه بـ"المكنى"[٥]،بل إنه رجح وجه الجر؛ لأن اتصال الإضافة بالمجرور أشد من اتصالها بالمنصوب،كما أن وجه النصب ليس

(١) الهمع٣/٨٣

(٢) ينظر رأى الفراء فى: المعانى ٢/٢٢٦،والمساعد٢/٢١٦

(٣) الهمع ٣/٨٣

(٤) المعانى ٢/٢٢٦

(٥) مصطلح "المكنى" من مصطلحات الكوفيين التى يقصدون بها الضمير؛ لما فى الضمير من معنى الخفاء،والاستتار،ينظر: مصطلحات النحو الكوفى دراستها وتحديد مدلولاتها لعبدالله حمد الخثران صـ٦٠،ط/هجر للطباعة والنشر،ط١:(١٤١١هـ-١٩٩٠م)

مسموعًا عنده بدليل قوله:" وكان ينبغى لمن نصب أن يقول:"هو الضارب إياه"، ولم أسمع ذلك"، مما يؤيد أنه رجح وجه الجر(١).

وعليه فلا وجه لمن رد قول الفراء(٢)

الثانية: أن تُفصل الصفة من الضمير وهى مجردة من "أل" نحو:"قريشٌ نُجَبَاءُ الناسِ ذريةً وكِرَامُهُمُوهَا.

الثالثة: أن تتصل الصفة بالضمير، ولكن تكون الصفة بـ"أل" نحو:" زيدٌ الحسنُ الوجهَ الجميلَهُ، والضمير في هاتين الصورتين منصوب(٣)

فلمّا كان معمول الصفة المشبهة المنصوب لا ينطبق عليه حدّ المفعول به قالوا إنه منصوب على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة، وعلى التمييز إذا كان نكرة؛ لِأن التمييز لا يكون إلاّ نكرة. فالصفة المشبهة هي فرع عن اسم الفاعل الذى عَمِلَ عَمَلَ فعله؛ لمشابهته الفعل المضارع، قال سيبويه: "ولَمْ تَقْوَ أن تعمل عَمَلَ الفاعل؛ لِأنّها ليست في معنى الفعل المضارع فإنّما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَملتْ فيه، وما تَعْملُ فيه معلومٌ، إنّما تَعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفَاً بالألف واللام أو نكرةً، لا تُجاوِز؛ لِأنّه ليس بفعل ولا اسم هو فى معناه"(٤).

لذا تقع الصفة المشبهة فى المرتبة الثانية، وهى فرع على اسم الفاعل،فهى منحطة عنه ،كما انحطت أسماء الفاعلين عن مرتبة الأفعال(٥).

(١) المعانى ٢٢٦/٢،وشرح التسهيل٩٣/٣

(٢) رد ما قاله الفراء ابنُ عقيل فى المساعد٢١٦/٢،والسيوطىُّ فى الهمع٨٣/٣

(٣) التصريح ٥٥/٢،و٥٦

(٤) الكتاب ١٩٤/١

(٥) شرح المفصل ١٠٧/٤

المبحث الثالث :الإخالة فى اسم المفعول

اسم المفعول هو ما اشْتُقَّ من فعل لمن وقع عليه، وصيغته من الثلاثى على "مفعول" كـ"مضروب"، ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة، وفتح ما قبل: الآخر كـ:"مُخرَج"،و" مُستخرَج"(١)

واسم المفعول يعمل عملَ فعله الجارى عليه،فهو مساوٍ له فى العمل، فتقول: "هذا رجلٌ مضروبٌ أخوه"، فـ"أخوه" مرفوع على أنه اسمُ ما لم يسمّ فاعله، كما أنّه فى "يُضْرَب أخوه" كذلك، وتقول: "محمّدٌ مستخرَجٌ متاعُه"، كما تقول: "يُستخرج متاعُه"(٢)

قال سيبويه:" وما يَعْملُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول،.....،.....والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل، فأمَّا الفاعل الذى لا يَتعدّاه فعله فقولُك:" ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمرو"ٌ، والمفعولُ الذى لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولُك:" ضُربَ زيدٌ ويُضْربُ عمرو"، فالأسماء المحدَّثُ عنها، والأمثلةُ دليلةُ على ما مضى وما لم يمض من المحدَّث به عن الأسماءِ، وهو الذَّهاب والجلوس والضّرْب، وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداثُ وهي الأسماء"(٣)

فاسم المفعول فى العمل كاسم الفاعل؛ لِأنّه مأخوذ من الفعل، وهو جار عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه كما كان اسم الفاعل كذلك(٤)

---

(١) شرح الكافية للرضى ٤٢٧/٣.

(٢) شرح المفصل ١٠٤/٤

(٣) الكتاب ٣٣/١،و ٣٤.

(٤) شرح المفصل ١٠٤/٤،وشرح الكافية٤٢٧/٣،و٤٢٨ .

قال ابن يعيش:" اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لأنّه مأخوذ من الفعل، وهو جارٍ عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما كان اسم الفاعل كذلك، فـ "مَفْعُولٌ" مثلُ "يُفْعَلُ"، كما أن "فاعلاً" مثل "يَفْعَلُ"، فالميم فى "مفعول" بدل من حرف المضارعة في "يُفْعَلُ"،....،....، والواوُ فى مفعول كالمَدّة التى تنشأ للإشباع لا اعتدادَ بها، فهي كالياء في الدَّراهِيم"(١)

واسم المفعول يعمل عمل فعله إذا كان مقترنًا بـ"أل"،وفى هذه الحالة يعمل مطلقًا، سواء أكان دالاً على المضى أم الحال، أم الاستقبال، ولا يختص إعماله بزمان معين، وإنما يشمل جميع الأزمنة(٢).

والعلة فى إعمال اسم المفعول مطلقًا مع "أل"؛ هى أنَّ "أل" الداخلة عليه، هى "أل" الموصولة واسم المفعول فى هذه الحالة يكون مع مرفوعه ـ نائب الفاعل ـ صلة الموصول،ويعمل ماضيًا، وغير ماضٍ، فهو بمنزلة الفعل المبنى للمفعول،ونائب الفاعل، نحو:" جاء المضروب عبدُه، فالعبد: مرفوع بمضروب"، فكأنك قلت:"جاء الذى ضُرِبَ أبوه" وإذا كان اسم المفعول مشتق من فعل يتعدَّى إلى اثنين أو ثلاثة رفع واحدًا منها، ونصب ما سواه،نحو:" المُعْطَى كَفَافَاً يَكْتَفِى"(٣)،فالفعل فى هذا المثال، يحتمل الأزمنة الثلاثة" الحال ، والاستقبال، والماضى"، كما تقول:"الذى يُعْطَى"، إن أردت الحال أو الاستقبال، "أو:"أُعْطِىَ" ،

(١) شرح المفصل ١٠٤/٤.

(٢) المطالع السعيدة فى شرح الفريدة للسيوطى ١٧٩/٢، تح/ نبهان ياسين حسين ،ط/الجامعة المستنصرية ١٩٧٧م

(٣) هذا مثال مثل به ابن مالك فى ألفيته،فقال:

فهو كفعلٍ صيغ للمفعول فى معناه كالمعطى كفافًا يكتفى

ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك صـ٣٠٨، تح/ محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، ط١:(١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م)

إن أردت الماضى،وتكون "أل" فى المثال السابق فى محل رفع مبتدأ، و" يَكْتَفِى" خبره، واسم المفعول صلة الألف واللام، والمفعول الأول ضمير عائد على اسم الموصول "أل"، واسْتُتِرَ الضمير لقيامه مقام الفاعل، و"كفافًا" مفعول ثان(١)

وإذا كان مجردًا من "أل" فإنه لا يعمل إلا بشرط دلاته على الحال، أو الاستقبال، نحو:"أَمَضْرُوبٌ الزّيدانِ الآن، أوغدًا" ،ولكن إذا دلّ على المضىّ فإنه لا يعمل، فلا يجوز أن تقول:" أَمَضْرُوبٌ الزّيدانِ أمس"(٢)

ومن شروطه أيضًا أن يكون معتمدًا على شىء قبله أن يكون معتمدًا على شىء قبله يتقوّى به؛ لضعفه عن درجة الأفعال(٣)

قال ابن مالك:"ويشترط فى إعماله ما شُرط فى إعمال اسم الفاعل من اعتماده على صاحب مذكور، أو منوى، أو على نفى صريح أو مؤول، أو على استفهام موجود أو مقدر، أو غير ذلك"(٤).

يجوز فى اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعًا به فتقول فى قولك:" زيدٌ مضروبٌ عبدُهُ" :"زيدٌ مضروبُ العبدِ"، فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعًا به، ومثله:" الورِعُ محمودُ المقاصدِ"، والأصل:" الورِعُ محمودٌ مقاصدُهُ"، ولا يجوز ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول:"مررتُ برجلٍ ضاربِ الأبِ زيدًا"، تريد:" ضاربٍ أبوه زيدًا"(٥).

---

(١) شرح ابن عقيل ١٢١/٣ ،والتصريح٢٢/٢،و٢٣، وحاشية شرح القطر فى علم النحو للآلوسى صـ٥٤٨،و٥٤٩، تح/فؤاد ناصر ،ط/ مكتبة نور الصباح ،تركيا – مديات ، ط٢:(٢٠١١م)

(٢) شرح ابن عقيل ١٢١/٣

(٣) شرح المفصل ١٠٤/٤،و١٠٥

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٨٨

(٥) شرح ابن عقيل ١٢٢/٣

وإذا صُغِّرَ اسم المفعول أو وُصِفَ فإنه لايعمل؛ لِأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأوله بالفعل(١).

ومن الجدير بالذكر أن اسم المفعول لايعمل إلا إذا كان على بناء مفعول ،فلا يعمل إذا كان على بناء "فِعْلٍ"، مثل: "ذِبْحٍ" بمعنى مذبوح ،أو على بناء"فَعَلٍ" مثل :"ضَرَبٍ" بمعنى " مضروب"،و"قَتَلٍ"بمعنى"مقتول"،أو على بناء "فعيل"،مثل:"قَتِيل" بمعنى "مقتول"،و "جَرِيح" بمعنى "مجروح"(٢)

وأجاز ابن عصفور أن تعمل هذه الأبنية عمل اسم المفعول،وعليه فإنه يجوز عنده أن تقول:"مررت برجل جريح أبوه"(٣)

والصحيح أن هذا لايجوز ؛لأنه لم يثبت نقله عن العرب،قال أبو حيان:" ولا يعمل عمل المفعول فلا يقال:" مررتُ برجلٍ صريعٍ غلامُهُ" أى مصروع، وأجاز ابن عصفور إعماله إعمال مفعول، ويحتاج إثبات ذلك إلى السماع"(٤)

فيتشابه اسم المفعول والفاعل فى أغلب الأحكام والشروط ،ويأخذ حكمه فى الحمل على الموضع، واتصال الضمائر ،وغير ذلك من أحكامه(٥).

(١) شرح الكافية للرضى٣/٤٢٤

(٢) المساعد ٢٠٨/٢،و٢٠٩،وتمهيد القواعد ٢٧٦٧/٦والمطالع السعيدة ١٨٠/٢،والهمع ٧٨/٣

(٣) المقرب ٨١/١ ،تح/ أحمد عبدالستار الجوارى،وعبدالله الجبورى ،ط١:(١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)، والمساعد ٢٠٨/٢، و٢٠٩، والمطالع السعيدة ١٨٠/٢

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ٢٢٨٨/٥،تح/ رجب عثمان محمد-مراجعة: رمضان عبد التواب ط/ مكتبة الخانجي – القاهرة،ط١:(١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م)

(٥) شرح المفصل ١٠٤/٤،و١٠٥،والارتشاف ٢٢٨٧/٥،والمطالع السعيدة١٧٩/٢

المبحث الرابع :الإخالة فى صيغ المبالغة

صيغ المبالغة يراد بها ما يراد باسم الفاعل من إيجاد الفعل مع زيادة مبالغة وتكثير، وهى خمس صيغ:" فَعَّال، ومِفْعال، وفَعُول، وفَعِيل، وفَعِل"، وقد اختلف النحويون فى إعمال صيغ المبالغة، فمنهم من ذهب إلى إعمالها كلها،وهو مذهب سيبويه،واحتج بالقياس، والسماع ،فاحتج بالقياس بحملها على أصلها،وهو اسم الفاعل، فأجاز أن تقول:" هذا ضَرُوبُ رؤوسِ الرجالِ وسوقَ الإبلِ، على تقدير:"وضروبٌ سوقَ الإبل"، كما تقول: "هذا ضارِبُ زيدٍ وعمرًا"، على تقدير:"وضاربٌ عمرًا ،:" فقال:" وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالِغوا فى الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة"(١)

ومن السماع قول الشاعر:

هَجُومٌ عليها نَفسَه غيرَ أَنّه متى يُرْمَ فى عينَيه بالشَّبْحِ يَنْهَضِ(٢)

وقولهم:" أَمّا العَسَلَ فأنَا شَرَّابُ"(٣)

---

(١) الكتاب١/١١٠،و١١١

(٢) البيت من بحر الطويل ،وهو لذى الرمة فى ديوانه صـ١٥١،تح/ أحمد حسن بسبح ، ط/دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،ط١:(١٤١٥هـ-١٩٩٥م)،ومنسوب إلى ذى الرمة فى الكتاب١/١١٠،ومن غير نسبة فى شرح الجمل١/٥٦٠

معنى البيت: يصف ظليما وهو ذكر النعام بأنه يهجم نفسه على البيض، أى يلقيها عليها حاضنًا لها، فإذا فوجئ بشبح أى شخص فارق بيضه، ونهض هاربًا، و"الشبح " – بسكون الباء – لغة فى الشبح بفتحها.

الشاهد: قوله:"هجوم نفسه " حيث أعمل صيغة المبالغة "هجوم" فنصب بها المفعول ": نفسه ".

(٣) ينظر هذا القول فى : الكتاب ١/١١١،و حاشية شرح القطر صـ٥٤٧

وقول الشاعر:

بَكَيْتُ أخَا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[١]

فأجاز سيبويه فى صيغ المبالغة ما يجوز فى اسم الفاعِل من التقديم و التأخير،و الإضمار،والإظهار[٢]

وذهب فريق من النحويين إلى منع إعمال "فَعِيلٍ ـ فَعِلٍ" من أبنية صيغ المبالغة ،ونسب هذا القول إلى أكثر البصريين[٣]

واستدلوا على منع إعمالها بأن فَعِيلًا اسم فاعل من "فَعُلَ"،وفَعُلَ لا يتعدى، فكذلك ما اشتق منه، وكذلك "فَعِلٌ" اسم فاعل من فَعَلَ الذى لا يتعدى فهو إذن كفعله لا يتعدى[٤].

فضلاً عن أن " فَعِيلًا "،و" فَعِلاً"، بناءان موضوعان للذات والهيئة التى يكون الإنسان عليها، لا لأن يجريا مُجرى الفعل، فهما كقولك: "رجل كريم، وظريف"، و"رجل عَجِلٌ ولَقِنٌ"، إذا كان ذلك كالطبيعة[٥]

---

(١) البيت من بحر الطويل لأبى طالب عم النبىﷺ فى ديوانه صـ٢١،جمع وشرح محمد التنوجى،ط/دار الكتاب العربى، بيروت–لبنان،ط١:(١٤١٤هـ–١٩٩٤م)،ومنسوب لأبى طالب فى شرح المفصل٤/٨٩،ومن غير نسبة فى: الكتاب ١/١١١،و شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٢،وتمهيد القواعد٧/٣٢٧٩

معنى البيت: يصف الشاعر رجلًا كريمًا، فيقول: بكيت على رجل، يكفى قومه في الشدة، وتحمد أيامه؛ لبسالته في الحرب، ولعطائه في السلم.

الشاهد:قوله: "رؤوس الدارعين ضروب" حيث نصب"رؤوس الدارعين" بـ" ضروب"،فأعمل صيغة المبالغة "ضروب".

(٢) الكتاب ١/١١٠،و ١١١

(٣) ينظر: شرح الجمل١/٥٦١،و الارتشاف ٥/٢٢٨٣،والمساعد٢/١٩٣، وحاشية شرح القطر فى علم النحو صـ٥٤٧

(٤) ينظر:المقتضب٢/١١٤،و شرح الجمل١/٥٦١

(٥) شرح المفصل ٤/٩١

وما استدلوا به مردود بما جاء فى السماع،ومن ذلك قول الشاعر،فى إعمال "فعيل":

حتّى شآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَاباً وبَاتَ اللَيلُ لَمْ ينَمِ(١)

فقد أعمل "كليلاً" فى "موهنًا"؛لأن " كليلاً" بمعنى اسم الفاعل ،فهى بمعنى "مُكِلٍ"،أو"كالٍّ"، وإنما غير إلى " كَلِيلٍ" للتكثير والمبالغة(٢).

ومما جاء فى إعمال " فَعِلٍ" قول الشاعر:

حَذِرٌ أُمُورًا لا تُخَافُ وآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِن الأقْدَارِ(٣)

---

(١) البيت من بحر البسيط ،وهو لساعدة بن جؤية الهذلى، فى ديوان الهذليين ١٩٨/١،ط/الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م)،ومنسوب إليه فى:الكتاب١١٤/١،و شرح المفصل ٩١/٤،ومن غير نسبة فى المقتضب ١١٥/٢، وشرح الجمل٥٦٢/١

معنى البيت: يذكر الشاعر أن السحاب يمشى تعبًا يدفعه الريح طورًا، ويزجره البرق طورًا، والمطر يهطل لم يتوقف طيلة الليل

الشاهد: قوله: "كليل موهنا" حيث عمل "كليل" فى قوله "موهنًا"؛ إذ "كليل" مبالغة "كال"، وإذا حول "فاعل" إلى "فعيل" فإنه يعمل.

(٢) شرح المفصل ٩٠/٤،و ٩١

(٣) البيت من بحر الكامل بلا نسبة فى:الكتاب١/ ١١٣،والمقتضب١١٦/٢،وشرح المفصل ٨٩/٤، وشرح الجمل٥٦٢/١

معنى البيت: يصف الشاعر إنسانًا جاهلًا بقوله: إنه يحذر ما لا ينبغى الحذر منه، ويأمن ما لا ينبغى أن يؤمن

الشاهد: قوله: "حذر أمورًا"، حيث عملت صيغة المبالغة "حذر" عمل فعلها، فنصبت مفعولًا به "أمورًا

فأعمل صيغة المبالغة "حذرٌ" فى "أمورًا" ، فنصب "الأمور" بـ"حذر"؛ لأنه تكثير "حاذرٍ" يعمل عمل الفعل؛ لأنه فى معناه، وإنما غير من " حاذرٍ" إلى "حذر" للتكثير(١).

وسُمِعَ من بعض العرب،أنه قال:" أَنَّ اللهَ سميعٌ دعاءَ من دعاه"،وحُكِيَ أيضًا:"وهو سميعٌ الدعاءَ"،وقال بعض العرب:" وهو حفيظٌ علمَكَ وعلمَ غيرك"(٢)

قال سيبويه:" ومنه قَدِيرٌ وَعليم ورَحيم؛ لأنه يريد المبالغة فى الفعل"(٣)

وذهب الكوفيون إلى عدم جواز إعمال شئ من أبنية صيغ المبالغة ؛ لمخالفتها أوزان المضارع ومعناه ؛ لأنها لما جاءت للمبالغة زادت على الفعل، وزال الشبه الصورى بينها وبين الفعل لزيادتها بالمبالغة على صورة الفعل، وفسروا المنصوب بعدها على تقدير فعل يفسره المثال، فإذا قلت:"هذا ضَرُوبٌ زيدًا"، فتقديره عندهم: "ضَرُوبٌ يَضْرِبُ زيدًا"؛ ولذلك لا يجيزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة، فهم لا يجيزون أن تقول:" أزيدًا أنت ضَرَّابُهُ"،إلا بالرفع فى "زيد"؛ لأن الفعل إنما أضمر لدلالة الاسم المتقدم عليه، فإذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن له ما يدل عليه. (٤).

وما ذهب إليه الكوفيون مخالف لما نص عليه كلام العرب(٥).

---

(١) شرح المفصل ٨٩/٤،و٩٠،وشرح الجمل٥٦٢/١.

(٢) الارتشاف٢٢٨١/٥،و٢٢٨٢.

(٣) الكتاب١١٥/١

(٤) شرح الجمل٥٦١/١،والارتشاف ٢٢٨٣/٥،والمساعد١٩٣/٢، وحاشية شرح القطر فى علم النحو صـ٥٤٧

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى٤٤١/١،تح/ غازى مختار طليمات،ط/ دار الفكر– دمشق، ط١:(١٩٩٥م)

لورود التقديم فى كلام العرب،ومن ذلك قول أحدهم :"أمّا العسلَ فأنا شَرَّابٌ"(١)

قال ابن عقيل:"ورد بكثرة المنصوب معها نثرًا ونظمًا، والأصل عدم التقدير "(٢)

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ؛لأن السماع يؤيده ،وكذا القياس يصححه؛ لأن صيغ المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى، فمن ذلك:"فَعُول"،و"مِفْعال"، و"فَعّال"، وكذا "فعيل"، فهى معدولة من "فاعل"، كقولك:" رحيم" من راحم،و"عليم" من عالم، فيجوز:" زيد رحيمٌ عمرًا، كما تقول: راحمٌ عمرًا؛ لأنه معدول عنه(٣).

وإن كان إعمال الثلاثة الأُوَلِ أكثر من إعمال "فَعِيلٍ"، و"فَعِلٍ"، وإعمال" فَعِيلٍ" أكثر من إعمال " فَعِلٍ"(٤).

فحكم هذه الأمثلة الخمسة عند من يرى إعمالها كحكم اسم الفاعل شروطًا،و تقديمًا،و تأخيرًا، وإضافةً، وفصلًا ،وسائر أحكام أسماء الفاعلين(٥)

(١) ينظر هذا القول فى : الكتاب ١/١١١،و حاشية شرح القطر صـ٥٤٧

(٢) المساعد٢/١٩٣

(٣) شرح المفصل٤/٩٢

(٤) شرح ابن عقيل٣/١١١،وشرح الأشمونى٤/٦٤

(٥) شرح الجمل ١/٥٦٤، والارتشاف٥/٢٢٨٥

المبحث الخامس : الإخالة فى اسم التفضيل

اسم التفضيل من الأسماء التى تعمل عمل الفعل، وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة نحو أفضل وأعلم وأكثر(١)

واسم التفضيل ممنوع من الصرف للزومه الوصفية ،ووزن الفعل،ولا يتغير عن صيغة"أفعل" إلا فى لفظتى"خير"،و"شر" فقد حذفت منهما الهمزة ؛لكثرة الاستعمال، وقد يعامل معاملتهما فى ذلك الفعل" أحب" حيث ورد حذف همزته فى قول الشاعر:

وَزَادِنِى كَلَفًا فِى الحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبُّ شَىءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا(٢)

يريد :"أحب شىء"،وكقولهم:"خَيْر منك"،و"شرٌّ منك" ،أصلهما:"أَخْيَرُ منك"،و"أَشَرُّ منك" فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال(٣)

---

(١) حاشية شرح القطر صـ٥٥٨

(٢) البيت من بحر البسيط ،وهو للأحوص فى شعره صـ١٩٥تح/عادل سليمان جمال، ط/مكتبة الخانجى – القاهرة،ط٢: (١٤١١هـ-١٩٩٠م)، ومنسوب إليه فى المساعد٢/١٦٧، وتمهيد القواعد٦/٢٦٦٠، ومن غير نسبة فى الارتشاف ٥/٢٣٢٠، والهمع٣/٣١٩

معنى البيت: يقول الشاعر: لقد منعتنى وصالها فزادتنى بذلك ولعًا، وإن أحب الأشياء إلى الإنسان ما منعه .

الشاهد: قوله: "حب شيء" فأصله "أحبب" على وزن "أفعل" ولما اجتمع مثلان أولهما متحرك والثانى ساكن أدغم أحدهما بالآخر فصار "أحب"، ولما كثر استعمال "أحب" خففوه بحذف الهمزة الأولى فصار "حب"

(٣) منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان ٤/١١٥،تح/على محمد فاخر، وآخرين، ط/ دار الطباعة المحمدية،ط١:(١٤٣٥هـ-٢٠١٣م)، وشرح الأشمونى٤/٢٢٠

ويرفع اسم التفضيل الضمير المستتر الذى هو فاعله باتفاق من النحويين[١]،ومن ذلك قوله ﷺ:" فَأَرْجُو أَنِّى أَكْثَرُهُمْ تَابِعاً يَوْمَ القِيَامَةِ"[٢]

ففى قوله ﷺ :" أَكْثَرُهُمْ" ضمير مستتر يعود على قوله:"أنى" ؛ وذلك لأِنّ مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل[٣]

ولا يرفع اسم التفضيل الضمير البارز إلا نادرًا فى لغة من قال:" مررت برجل أفضل منه أنت" بجر كلمة: "أفضل" على اعتبارها نعتًا لرجل، و"منه" جار ومجرور متعلق بأفضل، و"أنت" فاعل اسم التفضيل، ويجوز رفع "أفعل" على اعتباره خبرًا مقدمًا، و"أنت" مبتدؤه، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لرجل، وعلى هذا الإعراب لا يكون اسم التفضيل قد رفع ضميرًا بارزًا[٤].

وبالنسبة لرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر، فقد اختلف النحويون فى رفعه للاسم الظاهر ـ فى غير مسألة الكحل ـ، فذهب جمهور النحويين[٥] إلى أن اسم التفضيل لا يرفع الاسم الظاهر ؛وذلك لأن مشابهة أفعل التفضيل للفعل، ضعيفة، فلما بَعُدَ عن مشابهته صار كالأسماء الجوامد التى لم تؤخذ من الأفعال، كقولك: "مررت برجل قطن جبته"، و"برجل كتان ثوبه"، ألا ترى أن "القطن" لا يثنى ولا يجمع، وكذلك "الكتان"، وجُعِلا مبتدأ وخبرًا فى موضع النعت، كقولك: "مررت برجل أخوك أبوه[٦].

---

(١) شرح الكافية للرضى ٤٦٤/٣،وشرح ابن عقيل١٨٧/٣

(٢) الحديث فى صحيح البخارى برقم (٧٢٧٤) عن أبى هريرة ٩/ ٩٢، تـح/ محمد زهير بن ناصر الناصر،ط/ دار طوق النجاة، ط١:(١٤٢٢هـ)

(٣) شرح الكافية للرضى ٤٦٤/٣)

(٤) التصريح١٠٢/١،والنحو الوافى لعباس حسن ٢٣٢/١،ط/ دار المعارف، ط١٥

(٥) المقتضب ٢٤٨/٣،و٢٥٠،والأصول ١٣٠/١،وشرح المفصل١٤١/٤،ومنهج السالك ١٣٢/٤، و١٣٣،وشرح ابن عقيل١٨٧/٣، و١٨٨، والتصريح ١٠٣/٢.

(٦) شرح المفصل١٤١/٤،وشرح الكافية٤٦٤/٣

وأجاز الجرجانى أن يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر معتمدًا فى هذا على قول أبى على الفارسى؛ إذ قال: "ومنهم من يقول: مَرَرْتُ برجلٍ خيرٍ منهُ أبوهُ " فيرفعُ بهِ الظّاهرَ ولهذا قال الشيخ أبو على:"ولا يستحسنون"(١)، ولم يقل: ولا يجوزون، وإنما جازَ ذلك حملاً على المعنى نحو: "مررت برجلٍ مُفضَّل أبوه"، أو "فاضلٍ أبوه"(٢)

من الملاحظ أن الإمام الجرجانى اعتمد على عبارة أبى على الفارسى فى كتابه الإيضاح حيث ناظر الإمام الجرجانى بين قول أبى على الفارسى: "لا يستحسنون"،و"لا يجوزون" ،وكأنه يشير إلى أن رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر، وإن كان غير مستحسن إلا أنه جائز ولكن بضعف ،والذى أجازه هو الحمل على المعنى ،كأنك قلت:"مررت برجلٍ مُفضَّل أبوه"، أو "فاضلٍ أبوه" فالجرجانى حكم على رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر بأنه جائز، وإن كان غير مستحسن،وهو بذلك يلتقى مع سيبويه الذى نص على أنها لغة رديئة(٣).

أمّا فى مسألة الكحل فقد أجمع النحاة على أن اسم التفضيل يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلاً، ولكن بشروط هى:

- أن يكون أفعل التفضيل نعتًا والمنعوت اسم جنس.
- أن يكون مسبوقًا بنفى أو نهى.
- أن يكون الاسم المرفوع بأفعل التفضيل أجنبيًا عنه ومفضلاً على نفسه باعتبارين مختلفين.
- أن يصلح أفعل التفضيل لوقوع فعل بمعناه موقعه(٤).

---

(١) ينظر كلام أبى على الفارسى فى: الإيضاح العضدى صـ١٥١

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح١/٥٣٦، تح/كاظم بحر المرجان،ط/ وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية،١٩٨٢م

(٣) الكتاب ٢/٣٤، والمقتصد ١/٥٣٦.

(٤) الكتاب ٢/٣١، و٣٢، وشرح الكافية٣/٤٦٦،و٤٦٧، والارتشاف٥/٢٣٣٥،و٢٣٣٦، =

وقد تحققت هذه الضوابط فى المثال المشهور باسم مسألة الكحل،نحو قولهم: "ما رأيت رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد"، فـ"الكحل" مرفوع بـ"أحسن"؛ لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه نحو:"ما رأيت رجلاً يحسن فى عينه الكحلُ"، وقد وقع "أحسن" صفة لاسم جنس "رجلاً " بعد نفى "ما"، وكان مرفوعه أجنبيًا بمعنى أنه غير ملابس لضمير الموصوف، مفضَّلاً على نفسه باعتبارين مختلفين،هما: "أن الكحل في عين زيد أحسن من الكحل فى عين رجل آخر"(١).

إنما عمل اسم التفضيل، مع ضعف مشابهته للفعل؛ للاضطرار إلى العمل، لأنه لو لم يعمل، لزم رفعه بالابتداء، ويكون الكحل مبتدأ، كما فى قولك:"مررت برجل أحسن منه أبوه" برفع أحسن والجملة صفة لرجل، ولا يجوز ذلك، لأن قولك:" منه"، بعد "الكحل"، متعلق بأحسن، فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبى، ولا يجوز ذلك إلا فى العامل القوى، نحو قولك: زيدًا كان عمرو ضاربًا(٢)

والأَوْلَى فى رفع اسم التفضيل للاسم الظهر الاقتصار على السماع، ولا يقاس عليه؛ لأن رفعه للاسم الظاهر إنما هو على سبيل الندرة ،والشذوذ(٣)

ولا ينصب اسم التفضيل المفعول به، ولا المصدر ،ولا شبه المفعول به، باتفاق النحويين؛ لأنَّه قَصُر عن عمل الفعل،واسم الفاعل فهو أضعف منهما، إلا بواسطة اللام، إن كان متعديًا إلى واحد كقولك:" زيد أوعى للعلم وأبذل للمعروف"،فإنه تعدى إلى المفعول باللام الجارة، وإن كان اسم التفضيل متعدّيًا

=

وشرح الأشمونى٤/٢٥٥

(١) شرح التسهيل ٣/٦٧،وشرح ابن الناظم صـ٣٤٧،وشرح الكافية ٣/٤٦٦، و٤٦٧، والارتشاف٥/٢٣٣٥، و٢٣٣٦، وتمهيد القواعد٦/٢٧٠٧،و٢٧٠٨، وشرح الأشمونى٤/٢٥٥، والتصريح ٢/١٠٤،و١٠٥

(٢) شرح الكافية ٣/٤٦٨.

(٣) الارتشاف ٥/٢٣٣٧.

إلى اثنين،فإنه يُعَدَّى إلى أول المفعولين باللام،وينصب الثانى على إضمار فعل يدل عليه اسم التفضيل،ومن ذلك قولك: "هو أكسى للفقراء الثيابَ"، والتقدير:"يكسوهم الثيابَ"(١).

فإن كان الفعل يُفهم جهلاً أو علمًا تعدَّى بالباء، نحو: زيدٌ أَعْرَفُ بالنحوِ وأَجْهَلُ بالفقِه، وإن كان مبنيًّا مِن فِعل المفعول تعدَّى بإلى الفاعل معنًى، نحو قولك:"زيدٌ أَحَبُّ إلى عمرٍو مِن خالدٍ"،و"أَبْغَضُ إلى بكرٍ من عبدِ الله"(٢)

فإن ورد ما يوهم نصب المفعول به باسم التفضيل مباشرة، فإن نصب المفعول يكون على تقدير فعل محذوف يدل عليه اسم التفضيل،ومن ذلك قول الشاعر:

فما ظَفَرَتْ نَفسُ امرئٍ يَبتَغى المُنَى بِأَبْذَلَ مَنْ يَحْيَى جَزِيلَ المَواهِبِ(٣)

فنصب "جَزِيلَ" بفعل دل عليه اسم التفضيل، فيكون التقدير:" يبذل جَزِيلَ المَواهِبِ"(٤)

ومن ذلك أيضًا، قوله تعالى:﴿ **اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** ﴾(٥)، فحيث هنا ليس بظرف، وإنما هو مفعول به وناصبه فعل مدلول عليه بأعلم، والتقدير:"الله أعلم يعلم مكان جعل رسالاته"(٦)

---

(١) شرح التسهيل٣/٦٨،و شرح الكافية ٣/٤٦٥،والارتشاف٥/٢٣٣٧،و٢٣٣٨.

(٢) التذييل ١٠/٢٩٤

(٣) البيت من بحر الطويل بلا نسبة فى: شرح التسهيل٣/٦٩ ،والتذييل١٠/٢٩٤، والارتشاف٥/٢٣٣٨، والمساعد٢/١٨٦،وتمهيد القواعد٦/٢٦٩٨

الشاهد فى البيت قوله:" جَزِيلَ المَواهِبِ"،حيث نصب "جزيل" بفعل محذوف دل عليه اسم التفضيل،وهو:"أبذل"،

والتقدير يبذل جزيل المواهب

(٤) الارتشاف ٥/٢٣٣٨

(٥) جزء من الآية رقم (١٢٤) من سورة الأنعام

(٦) شرح التسهيل ٣/٦٩

والدافع إلى إعراب "حيث" فى الآية الكريمة على أنها فى موضع نصب مفعول به،وليست ظرفًا؛ أنها لا تخلو "حيث" من أن تكون مجرورة أو منصوبة، فلا يجوز ها هنا أن تكون مجرورة؛ لأنه يلزم أن يكون "أفعل" مضافًا إليها، و"أفعل" إنما يضاف إلى ما هو بعض له، وإذا لم تكن "حيث" مجرورة، كانت منصوبة ،والناصب لها فعل مضمر دل عليه اسم التفضيل "أعلم"، كأنه قال: يعلم مكان رسالته، ويستحيل فى هذا الموضع انتصابها على الظرفية؛ لأن علمه سبحانه وتعالى لا يتفاوت بتفاوت الأمكنة(١)

وينصب اسم التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل، والحال لمشابهته للظرف ، نحو:

"زيد أحسن منك اليومَ راكبًا"،و ينصب التمييز، نحو قولك: أحسن منك وجهًا؛ لأن التمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل، نحو:" هَذَا راقودٌ(٢) خلًا"، فما كان فيه رائحة الفعل كان أولى (٣)

فاسم التفضيل التسوية بينه وبين الفعل بعيدة ؛أما فى اللفظ فلزومه فى حال التنكير لفظًا واحدًا، وأما فى العمل فكونه لا يرفع فاعلًا ظاهرًا إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه، فضلاً عن أنه قاصر عن نصب المفعول به ،وهذا بإجماع من النحويين ؛لأنه قَصُر عن عمل اسم الفاعل ؛لذا كان أضعف منه،كما أنه قاصر عن العمل فى المصدر،فلا ينصب المفعول المطلق، فهو غير متصرف فى نفسه ،فكيف يتصرف فى غيره، وإن ورد ما يوهم جواز ذلك فنصبه يكون بفعل مقدّر يفسره اسم التفضيل(٤).

(١) شرح المفصل ١٤٢/٤

(٢) الراقود إناء خزف مستطيل مقير،أى مطلى بالقار،لسان العرب ١٧٠٢/٣(ر.ق.د)

(٣) شرح الكافية ٤٦٦/٣

(٤) شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢،والتصريح ٩٩/٢

المبحث السادس :الإخالة فى المصدر

لم يختلف النحويون فى كون المصدر دالًّا على الحدث، وذلك واضح من إعماله ومعناه، كما لم يختلفوا فى اسميته، فقد عرّفوه بأنه:"اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعله مثل:"فرح زيدٌ فرحًا"،و"حسن زيدٌ حسنًا"،أو على معنى صادر عنه مثل: "قعد زيدٌ قعودًا"،و " وضرب بكرٌ ضربًا"،وهذا المعنى الصادر إما: حقيقى ـ كما فى الأمثلة السابقة ـ ،أو مجازى ، مثل :"مرض زيدٌ مرضًا"، ومات بشرٌ موتًا"، فإن صدور هذين الفعلين من المريض والميت على سبيل المجاز ،لاعلى سبيل الحقيقة(١).

والمصدر يعمل عمل الفعل المأخوذ منه إن كان الفعل غير متعد، كان المصدر غير متعد، فكما تقول: "قام زيد"، ولا تُـجَاوِزُ الفاعلَ، كذلك تقول: "أعجبنى قيام زيد"، وإن كان الفعل يتعدى إلى واحد، تعدى مصدره إلى واحد أيضًا، فتقول: "أعجبنى ضرب زيد عمرًا"، ويتعدى إلى نصب مفعولين،إن كان فعله يتعدى إلى نصب مفعولين،فكما تقول:"أعطيت زيدًا درهمًا"،تقول أيضًا:"أعجبنى إعطاءُ زيدٍ عمرًا درهمًا"، وإن كان يتعدى فعله بحرف جر كان المصدر كذلك، فتقول: "أعجبنى مرورُك بزيدٍ"(٢).

والمصدر يعمل عمل فعله بشرط أن يُقْصَدَ به قَصْدَ فعله من: الحدوث والنسبة إلى مخبر عنه،وعلامة ذلك: صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري، فيقدر بـ"أن" والفعل إن كان ماضيًا أو مستقبلًا، وبـ"ما" والفعل إن كان حالًا؛ لأن فعل الحال لا تدخل عليه "أن"، ولو لم يصح تقدير المصدر بالفعل مع الحرف المصدرى لم يسغ عمله، ومن ثَمَّ كان نحو قولهم: "مررت بزيدٍ، فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ" النصب فيه بإضمار فعل لا بـ"صوت" المذكور؛ لأنه لا يصح تقدير: "أن يُصَوِّتَ" مكانه، فلو قلت:"مررت فإذا له أن يُصَوِّتَ" لم يحسن؛ لأن"

---

(١) شرح كتاب الحدود فى النحو للفاكهى،صـ١٨٣،تح/المتولي رمضان أحمد الدميرى، ط/مكتبة وهبة – القاهرة،ط٢:
(١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م)

(٢) شرح المفصل ٧٣/٤

أن يُصَوِّتَ " فيه معنى التجدد والحدوث، وأنت لا تريد أنه جدد الصوت فى حال المرور، وإنما تريد: أنك مررت فوجدت الصوت بتلك الصفة(١).

ولما كان المصدر أصلاً للفعل فلا يتقيد فى إعماله بزمن معين، بل يعمل عمل فعله فى زمن الماضى، والحاضر، والمستقبل، بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه، فتقيد عمله بما هو شبهه وهو المضارع(٢).

وكما بُنِيَ عمل المصدر على الأصالة اشترط فى كونه عاملًا ستة شروط هى كالآتى: **الأول**: أن يكون مظهرًا، فلا يقال:"ضربك المسىء حسن وهو المحسنَ" على تقدير: "وضربك المحسنَ"؛لأنَّ الضمير مخالف،ومغاير لصيغة المصدر التى هى أصل الفعل، والمصدر إنما عمل بالأصالة(٣).

وأجاز الكوفيون(٤) إعمال المصدر مضمرًا، فأجازوا:"ضربى زيدًا حسنٌ، وهو عمرًا قبيح"، والتقدير:"وضربى عمرًا قبيح"(٥).

واحتجوا بقول الشاعر:

وما الحربُ إلّا ما علمتُم وذُقْتُم وما هو عنها بالحديث المرجَّم(٦)

---

(١) شرح ابن الناظم صـ٢٩٦،والتذييل٧/٢١٧

(٢) شرح التسهيل٣/١٠٦

(٣) تمهيد القواعد٦/٢٨٢١،و٢٨٢٢

(٤) ينظر مذهب الكوفيين فى:شرح الجمل ٢/٢٧،و٢٨،ومنهج السالك٣/٢٦٩

(٥) شرح الجمل ٢/٢٧،و٢٨،وشرح التسهيل٣/١٠٦

(٦) البيت من بحر الطويل،وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه صـ٦٨،تح/حمدو طمّاس،ط/دار المعرفة بيروت–لبنان، ط٢:(١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م)،ومنسوب إليه فى : شرح التسهيل٣/١٠٦،وتمهيد القواعد٦/٢٨٢٢،ومن غير نسبة فى: شرح الجمل٢/٢٧،و٢٨،وشرح الكافية٣/٤٠٧،والتذييل١١/٥٦

معنى **البيت**: "الذوق": تجريب الشىء،"الحديث المرجم": المقول بطريق الظن.

الشاهد فى البيت قوله:"وما هو عنها" حيث أعمل ضمير المصدر فى الجار والمجرور، =

أى وما الحديث عنها، والبصريون تأولو الشاهد على أن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقديره: "أعنى"(١)

الثانى: أن يكون مكبّرًا، فلا يقال:"عرفت ضُرَيْبَك زيدًا"؛ لأنّ التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التى هى أصل الفعل، زوالا يلزم منه نقص المعنى(٢).

الثالث: أن يكون غير محدود، فلو حد بالتاء لم يعمل(٣)، ومعنى المحدود،هو: المردود إلى فَعْلة قصدًا للتوحيد والدلالة على المرة؛ لأنه غُيِّر عن الصيغة التى اشتق منها الفعل، فلا يقال:"عرفت ضَرْبَتَكَ زيدًا"؛وصار بمنزلة أسماء الأجناس التى لا تناسب الأفعال (٤) ،وأما قول الشاعر:

يُحَابِى بها الجَلْدُ الذي هو راكبٌ بضَرْبَةِ كفَّيه المَلَا نَفْسَ راكبِ(٥)

فشاذ، ولا يقاس عليه(٦)

الرابع:أن يكون مفردًا، فلا يعمل المثنّى، فلا يقال: عجبت من ضَرْبَيْك زيدًا، وأما المجموع ففيه خلاف؛ منهم من أجاز عمله ومنهم من منع(٧)

=

والتقدير:" وما الحديث عنها"،وهذا جائز على رأى الكوفيين، ممتنع عند البصريين

(١) الهمع٣/٥٤

(٢) التذييل١١/٥٧،و٥٨

(٣) شرح الأشمونى٤/١٤،و١٥

(٤) شرح الكافية الشافية٢/١٠١٥،وشرح التسهيل٣/١٠٨

(٥) البيت من بحر الطويل ،وهو غير منسوب لقائل بعينه،ورد فى:شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢،وشرح التسهيل٣/١٠٨ والتذييل١١/٦٠،وتمهيد القواعد٦/٢٨٢٦،وشرح الأشمونى٤/١٥

معنى البيت: يصف الشاعر مسافرًا معه ماء فتيمم، وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشًا

الشاهد فى البيت قوله:"بضربة كفّيه الملا، حيث نصب"الملا" بـ"ضربة"،وهو محدود،وهذا شاذ، لكنه سمع من موثوق به

(٦) شرح الكافية الشافية٢/١٠١٥

(٧) الارتشاف٥/٢٢٥٧،وتمهيد القواعد٦/٢٨٢٣

فذهب ابن عصفور[١]،وابن مالك فى أحد قوليه إلى الجواز،واحتج ابن مالك بأن صيغة الجمع ،وإن زالت معها صيغة المصدر الأصلية،إلا أن معناها باقٍ ومتضاعف بالجمعية، لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررًا بعطف؛ فلذلك منع التصغير إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل، ولم يمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اسم الفاعل، لأن إعمال اسم الفاعل كثير، فكثرت شواهد إعماله مجموعًا، وجمع المصدر قليل فقلت شواهد إعماله مجموعًا[٢]

واستدلا بما سمع عن العرب من قولهم :" تركته بملاحسِ البقرِ أولادَها"[٣]،أى: بموضع ملاحس، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، و"الملاحس" جمع "مَلْحَس"، بمعنى "لَحْسٍ"[٤]

وذهب أبو الحسن بن سيده[٥]، وابن مالك فى قوله الآخر[٦] إلى أن المصدر المجموع لا يعمل؛ لأن لفظه إذا جمع مغاير للفظ المصدر الذى هو أصل الفعل، والفعل مشتق منه[٧]، وما ورد من إعمال المصدر،فالمنصوب بعده بإضمار فعل، من لفظ المصدر،فيكون المنصوب فى قولهم:" تركته بملاحسِ البقرِ أولادَها" على تقدير فعل ،أى" لَحَسَتْ أولادَها"[٨]

ومهما يك من شئ فإنَّ إعمال المصدر مجموعًا قليل فى الاستعمال شعرًا ونثرًا، وقد منعه أكثر النحويين، وعدُّوا ما ورد منه شاذًا أو ضرورة[٩].

---

(١) المقرب ١٣١/١

(٢) شرح التسهيل١٠٧/٣

(٣) ينظر هذا القول فى :مجمع الأمثال للميدانى ١٣٥/١،تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط/ مكتبة السنة المحمدية:(١٣٧٤هـ-١٩٥٥م)

(٤) تمهيد القواعد٢٨٢٤/٦،و٢٨٢٥

(٥) المحكم والمحيط الأعظم ١٩٣/٣(ل.ح.س)،تح/عبد الحميد هنداوى،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت،ط١:(١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م)

(٦) شرح الكافية الشافية١٠١٥/٢

(٧) شرح الكافية الشافية١٠١٥/٢،وتمهيد القواعد٢٨٢٥/٦

(٨) التذييل٥٩/١١

(٩) شرح الكافية الشافية١٠١٥/٢،والتذييل٦٠/١١،والهمع٥٥/٣

فالمختار هو المنع، وتأويل ما ورد من إعمال المصدر المجموع، فعلى النصب بمضمر [١]

الخامس: أن يكون غير منعوت قبل تمامه، أى قبل استيفائه ما تعلّق به، من مفعول ومجرور، وغير ذلك، فلا يقال: "سرَّنى إكرامُكَ العظيمُ خالدًا"، بل يجبُ تأخيرُ النَّعتِ، فتقولُ: "سرَّنى إكرامُكَ خالدًا العظيمُ" [٢].

ومثل النعت غيره من التوابع، فلا يجوز أن يعطف على المصدر، أو يبدل منه، أو يؤكد قبل مجئ معموله، فلا يقال: أعجبنى حبك وفعلك الخير، ولا عجبت من إتيانك مجيئك زيدا، ولا غضبت من ضربك نفسه زيدا[٣]

السادس: ألّا يكون مؤكّدًا،ولا مبيِّنًا لنوعه؛ لأنَّهما لا يعملان، فمثال المؤكد، قولك:" ضربتُ ضربًا"،ومثال المبين لنوعه، قولك:" ضربتُ ضربَ شرطىّ"[٤]

وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل؛ بل لأنه أصل الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع، فاشترط كونه حالًا أو مستقبلًا؛ لأنهما مدلولا المضارع[٥].

واعمال المصدر ليس على درجة واحدة ،وانما هو متفاوت بحسب مناسبته للفعل،فإعمال المضاف أكثر من إعمال غير المضاف؛ لأنّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسنادُ الفاعلَ كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل، في عدم قبول التنوين، والألف واللّام، فقويت بها مناسبة المصدر فكان إعماله أكثر من إعمال معدوم الإضافة، وهو المنون، والمقرون بالألف واللّام، إلا أنّ فى المنون شبها بالفعل المؤكد بالنّون الخفيفة، استحقّ به أن يكون أكثر إعمالا من المقترن بالألف واللّام[٦].

---

(١)الهمع٣/٥٥

(٢) تمهيد القواعد ٦/٢٨٢٧،وجامع الدروس٣/٢٧٨

(٣) الارتشاف٥/٢٢٥٨،والمساعد٢/٢٢٩

(٤) شرح الجمل ٢/٢٤،وتمهيد القواعد٦/٢٨٢٨

(٥) شرح الأشمونى ٤/١٩

(٦) تمهيد القواعد٦/٢٨٤٠

ومما يسترعى النظر أيضـًا أن اسم المصدر يعمل عمل المصدر، فيَرفع كما يَرفع المصدر، وينَصب كما يَنصب، ويَتعلق به الظرفُ والمجرور كما يتعلَّق بالمصدر نفسه(١)

واسم المصدر هو: ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوه من بعض ما فى فعله –لفظًا أوتقديرًا دون عوض– نحو: الوضوء والكلام من قولك: "توضأ وُضُوءًا"، و"تَكَلَّم كلامًا"، فإنهما اسما مصدر، لخلوهما لفظًا وتقديرًا من بعض ما فى فعلهما من غير تعويض، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة، نحو: "تَوَضَّأ تَوَضُّؤًا"، أوبزيادة على أحرف فعله، نحو: "أَعْلَمَ إِعْلَامًا"،ولا يدخل من أصناف اسم المصدر،قولك:"قتال" ؛لأنه خلا من ألف "قاتل" لفظًا لا تقديرًا، ولذلك نُطق بها فى بعض المواضع، نحو:" قائل قيتالًا"، و"ضارب ضيرابًا"، لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها، ولا يدخل نحو:"عدة" لأنه خلا من واو" وعد" لفظًا وتقديرًا، ولكن عوض منها التاء؛ فهما مصدران لا اسما مصدر(٢).

واسم المصدر على ضربين: علم، وغير علم:

فالعَلَم هو: ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن "أل" لتضمن الإشارة إلى حقيقته، كـ"يَسار"، و"بَرَّة"، و"فَجَار"، فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل؛ لأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشياع، ولا تضاف، ولا تقبل "أل"، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل ولا موقع ما يوصل بالفعل، ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلى فى توكيد الفعل وتبيين نوعه أو مَرَّاته(٣).

وأما غير العلم من أسماء المصادر فإنه يساوى المصدر فى المعنى والشياع، وقبول "أل" والإضافة والوقوع موقع الفعل؛ ولذلك عَمِلَ عَمَلَه، مثل:" قُبْلَةٍ"،و"عَوْنٍ"، و"وُضُوءٍ"،و"غُسْلٍ"، فهذه أسماء مصادر تدل على ما دل عليه "تقبيل"، و"إعانة"، و"تَوَضُّؤ"، و"اغتسال"، لكنها خلت من بعض ما فى أفعالها، وحق المصدر أن يتضمن ما فى فعله بمساواة كـ"توضأ توضؤًا"، أو بزيادة كـ"اغتسل اغتسالًا"(٤).

---

(١)المقاصد الشافية٤/٢٣٨

(٢) شرح الأشمونى ٤/٢٠

(٣) التذييل١١/٩٨

(٤) المساعد٢/٢٣٩

المبحث السابع: الإخالة فى اسم الفعل

أسماء الأفعال: ألفاظ تقوم مقام الأفعال فى الدلالة على معناها وفى عملها وتكون بمعنى الأمر، وهو الكثير فيها كـ"مَهْ" بمعنى اكْفُفْ، و"آمِينَ" بمعنى اسْتَجِبْ، وتكون بمعنى الماضى كـ"شَتَّانَ" بمعنى افْتَرَقَ، تقول:" شَتَّانَ زيدٌ وعمروٌ"، و"هَيْهَاتَ" بمعنى بَعُدَ، تقول:" هَيْهَاتَ العقيقُ"(١)،ومعناه بَعُدَ،وتأتى بمعنى الفعل المضارع كـ"أَوَّهْ" بمعنى أتوجع، و"وَىْ" بمعنى أَعْجَبُ، وينقاس استعمال فَعَالِ اسم فعل مبنيًا على الكسر من كل فعل ثلاثى ، فتقول:" ضَرَابِ زيدًا"، أى "اضرب"، و"نَزَالِ" أى انزل، و"كَتَابِ" أى اكتب (٢)

ويستعمل اسم الفعل للدلالة على المبالغة فى حدوث الفعل ،فإذا قلت:"هيهاتَ زيدٌ"، فأنت تقصد أن "زيدًا" بَعُدَ جدًا"، أو بَعُدَ كلَّ البعدِ(٣)

ومن أسماء الأفعال ما هو فى أصله ظرف، نحو:" دُونَكَ"، و"عِنْدَكَ"، ولَدَيْكَ" أو حرف جر، نحو" إِلَيْكَ"،و"عَلَيْكَ"، ثم خرج عن ذلك، وصار بمنزلة:" صَهْ"، و"نَزَالِ" فى الدلالة على معنى فعل الأمر وتَحَمُّلِ ضميرَ الفاعل، فمن ذلك،:"عَلَيْكَ زيدًا"، أى الزمه، و"إليك" أى تَنَحَّ، و"دُونَكَ زيدًا" أى خذه(٤)

---

(١) صدر بيت ـ من بحر الطويل ـ، وهو لجرير فى ديوانه صـ٩٦٥ ،والبيت مروى برواية: "فأيهات أيهات العقيق ومن به وأيهات وصلٌ بالعقيق تواصله، ينظر: الديوان ،تح/نعمان محمد أمين طه،ط/ دارالمعارف، القاهرة – مصر،ط٣،ومنسوب إلى جرير فى: شرح المفصل١٩/٣،والتصريح٤٨٠/١،ومن غير نسبة فى:الهمع١٢٥/٣.

معنى البيت: "هيهات": بعد، "العقيق": اسم موضع معروف بالحجاز،"،و"أيهات" لغة فى"هيهات"

الشاهد فى البيت، قوله: "هيهات"، وهو اسم فعل ماض بمعنى "بعد"، يعمل عمل الفعل، وقد رفع فاعلًا هنا،وهو"العقيق"

(٢) شرح ابن عقيل٣٠٢/٣،و٣٠٣

(٣) شرح المفصل١٩/٣

(٤) شرح ابن الناظم صـ٤٣٦،و التصريح٢٨٦/٢

والكاف في " عِنْدَكَ "،و" دُونَكَ "، ونحوهما من الظروف المسمى بها الأفعال، اسم فى موضع خفض ؛لأنه قبل التسمية به كان اسمًا مخفوضًا، والتسمية وقعت به، فكان لا بد من بقائه على اسميته؛ إذ التسمية لا تغيره ، ألا ترى أن جملة: "تَأَبَّطَ شرًّا" لما وقعت التسمية بها، حُكَيت، وكان الاسم الثاني منصوبا كحاله قبل التسمية [١]

وشذ استعمال "عَلَىَّ" على أنها اسم فعل بمعنى:" أَوْلِنِى"،و"إِلَىَّ" بمعنى: "أَتَنَحَّى"، و "عَلَيْهِ" بمعنى:"ليلزم"؛ لخلوها من كاف الخطاب ،ولأن هذا الباب طريقه السماع عن العرب[٢]

ومن أسماء الأفعال ما يُسْتَعمل مصدرًا واسمَ فعلٍ، مثل:"رُوَيْدَ"،و"بَلْهَ"، فإن انجر ما بعدهما فهما مصدران، نحو:" رُوَيْدَ زيدٍ" أى: إِرْوَادَ زيدٍ"، أى إمهاله، وهو منصوب بفعل مضمر، و" بَلْهَ زيدٍ"، أى تركه، وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل نحو:" رُوَيْدَ زيدًا أى: "أمهل زيدًا"، و" بَلْهَ عمرًا أى: أتركه[٣].

وقد تدخل كاف الخطاب على " رُوَيْدَ" ، فيقال: " رُوَيْدَك زيدًا"،و جىء بها لتبين من يُعْنَى بالخطاب؛ لئلا يلتبس بمن لا تعنيه، كما جاءوا بها فى: "هَلُمَّ لك"، و"سَقْيًا لك"، إلا أن الكاف فى "لك" ضمير فى محل خفض بما قبله من الخافض، والكاف فى "رُوَيْدَك" لا محل لها من الإعراب؛لأنها مجردة من معنى الاسمية،وإنما استعملت للخطاب، كالكاف التى فى "ذلك"،و"أولئك"،والدليل على ذلك أنه يجوز حذفها،فتقول:" "رُوَيْدَ زيدًا"،فتحذفها[٤]

وإن كان طريقهما فى البيان واحدًا، فإن كان المخاطب مذكرًا، فتحتها، وإن كان مؤنثًا كسرتها، وتثنيها وتجمعها إذا أردت تثنيةً أو جمعًا، فتقول: " رُوَيْدَكَ يا زيدُ"، و" رُوَيْدَكِ يا هندُ"، و" رُوَيْدَكُما يا زيدان"، و" رُوَيْدَكُم يا زيدون"[٥]

(١) شرح المفصل٣/٨٦

(٢) التصريح٢/٢٨٧

(٣) شرح ابن الناظم صـ٤٣٦

(٤) الكتاب١/٢٤٤،و٢٤٥

(٥) شرح المفصل٣/٢٧

وتعمل أسماء الأفعال عمل ما تنوب عنه من الفعل، فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك،مثل:"صَهْ" بمعنى اسكت، و"مَهْ" بمعنى اكفف، و"هَيْهَاتَ زيدٌ" بمعنى "بَعُدَ زيدٌ"، ففى" صَهْ"،و" مَهْ" ضميران مستتران كما فى "اسكت"،و"اكفف"، كما أن "زيدٌ" مرفوع بـ"هيهات"، كما يرتفع بـ"بَعُدَ"، وإن كان الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك مثل:" دَرَاكِ زيدًا"، أى: أدركه،و"ضَرَابِ عمرًا"، أى اضربه، ففى "دَرَاكِ"، و"ضَرَابِ" ضميران مستتران، و"زيدًا"، و"عمرًا" منصوبان بهما(١)

ومما يسترعى النظر أنه يجب تأخير معمول اسم الفعل، ولا يُسَوَّى بينه وبين الفعل في جواز التقديم والتأخير؛ لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه فى العمل، فتقول:" دَرَاكِ زيدًا"، كما تقول:"أَدْرِكْ زيدًا"، وتقول:"زيدًا أَدْرِكْ"، و لكن لا تقول:"زيدًا دَرَاكِ"،وهذا مذهب جميع النحويين(٢) إلا الكسائى فإنه أجاز فيه ما يجوز فى الفعل من التقديم والتأخير،إلحاقًا للفرع بأصله (٣).

واحتج الكسائى بقول الله تعالى:﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾(٤) ،والتقدير ــ والله تعالى أعلم ـ: "عليكم كتاب الله"، أى: "الزموا كتاب الله"، فنصب "كتاب الله" بـ"عليكم"، فدلَّ على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه(٥).

والذى دفع الكسائى إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه هو أن أسماء الأفعال عنده هى أفعال حقيقة مرادفة لما تُفسّر به(٦).

(١) شرح ابن عقيل ٣٠٤/٣،و٣٠٥

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٧،وشرح ابن الناظم صـ٤٣٧،والتصريح ٢٩١/٢.

(٣) شرح المفصل ٢٨٧/١،وشرح ابن الناظم صـ٤٣٧،وتمهيد القواعد٣٩٠٥/٨، والتصريح٢٩١/٢

(٤) جزء من الأية رقم(٢٤) من سورة النساء .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢٦٨/٢،تح/أحمد حسن مهدلى،و على سيد على،ط/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١:(٢٠٠٨م)

(٦) الارتشاف ٢٢٨٩/٥

وتأول البصريون الآية الكريمة ،فأولوا النصب فى قوله تعالى:"كتاب الله" على أنه مصدر منصوب بفعل محذوف،و"عليكم": متعلق به أو بالعامل المحذوف، والتقدير:"كتب الله ذلك كتابًا عليكم"، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله، على حد قوله تعالى:﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾[١] ، ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى:﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [٢] لأن التحريم يستلزم الكتابة[٣].

ويُقَوِّى هذا التأويل ما نقله أبو حيان عن من قرأ قوله تعالى:﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾: "كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُم"[٤] على جعل "كَتَبَ" فعلاً ماضيًا، ولفظ الجلالة مرفوع بعده على الفاعلية، أى: " كتب الله عليكم تحريم ذلك"[٥].

فالراجح فى هذا الخلاف هو رأى البصريين؛لأنّ أسماء الأفعال، وإنْ نابت مناب الفعل فى المعنى، إلا أنها تبقى قاصرة؛ لأنّ العوامل المختلفة لا تدخل عليها ولا تعمل فيها، فضلا عن أنها لا تعمل مضمرة،وأضف إلى ذلك أنها فرع فى العمل عن الفعل فضَعُفت عنه[٦].

---

(١) جزء من الأية رقم(١٣٨) من سورة البقرة .

(٢) جزء من الأية رقم(٢٣) من سورة النساء .

(٣) التصريح ٢/٢٩١

(٤) قراءة أبى حيوة ،ومحمد بن السميفع اليمانى،ينظر:شواذ القرآن لابن خالويه صـ٣٢،ط/مكتبة المتنبى – القاهرة،والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى ١/١٨٥، تح/على النجدى ناصف ،وآخرَين،،ط/ وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ،ط:(١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م)،والبحر المحيط لأبى حيان ٣/٢٢٣،تح/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض،ط/ دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت ط١:(١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م)، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب٢/٤٩، ط/دار سعد الدين– دمشق، ط١: (١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م)

(٥) البحر المحيط ٣/٢٢٣.

(٦) الهمع٣/١٠٣

الفصل الثانى: الإخالة فى الحروف

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الإخالة فى "ما" المشبهة بـ" ليس"

المبحث الثانى :الإخالة فى "لا" المشبهة بـ" ليس"

المبحث الثالث : الإخالة فى "إن" النافية المشبهة بـ" ليس"

المبحث الرابع :الإخالة فى "لات" المشبهة بـ" ليس"

المبحث الخامس: الإخالة فى "إنَّ" الناصبة وأخواتها

يعد الحرف فى المرتبة الثانية بعد الفعل[١]، والحروف العاملة ، منها ما يعمل بالأصالة ، وهى حروف الجر ، وحروف الجزم ،و منها ما يعمل بالشبه أو الحمل على الفعل مثل :

"إنّ" وأخواتها ،و"ما" الحجازية[٢]، وفى هذا الموضع ستكون الدراسة مختصة بالحرف الذى يعمل لشبهه بالفعل،وتتمثل الدراسة فى المطالب التالية:

المبحث الأول الإخالة فى "ما" المشبهة بـ" ليس"

من الأحرف المشبهات بـ" ليس": "ما" النافية الداخلة على المبتدإ والخبر، وإنما شبهت

بـ" ليس" فى العمل لمشابهتها إياها فى المعنى، وإنما أفردت عن "باب كان"؛ لأنها من جملة الحروف وتلك أفعال[٣].

وللعرب فى إعمال "ما" النافية مذهبان:

أحدهما: مذهب أهل الحجاز وهو إلحاقها بـ"ليس" فى العمل، وعلى مذهبهم ،نزل قوله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٤]، وقوله تعالى:﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[٥] ﴿ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[٥]

الآخر: ألا يكون لها عمل، وهو مذهب بنى تميم، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة فلا تستحق عملًا، كما لا تستحقه "هل" وغيرها من الحروف التى ليست مختصة[٦]

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب ٣٥٣/١

(٢) ضعف العامل النحوى أسبابه وآثاره صـ٩٣ (رسالة دكتوراه) إعداد: وداد أحمد القحطانى– المملكة العربية السعودية – جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية عام ١٤٢٤هـ – ١٤٢٥هـ

(٣) شرح الأشمونى ٣٩٧/١

(٤) جزء من الآية (٣١) من سورة يوسف .

(٥) جزء من الآية (٢) من سورة المجادلة .

(٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٢١٣/١،و ٢١٤ تح/ عدنان عبد الرحمن الدورى،ط/ مطبعة العانى – بغداد، :(١٣٩٧هـ – ١٩٩٧م) ،و تمهيد القواعد لناظر الجيش ١١٩١/٣ .

قال سيبويه : "هذا باب ما أُجْرَى مُجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله" ، وذلك الحرفُ "ما"، تقول : "ما عبدُ الله أخاك " ، و" ما زيدٌ منطلقًا" ، وأمّا بنو تميم فيجرونها مُجرى " أمَّا" و"هل" أى لا يُعْملونها فى شئ ، وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل، وليس "ما" كـ"ليس" ، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهلُ الحجاز فيشبَهونها بـ" لَيْسَ"؛ إذ كان معناها كمعناها"[١]

ويرى الكوفيون أن "ما" لا تعمل شيئًا ، وأن المرفوع بعدها مبتدأ، وأن المنصوب إنما انتصب بإسقاط الخافض ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفا منها ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الخبر نحو ما قائم زيد أو دخل حرف الاستثناء[٢]

ولما كانت "ما" أضعف من "ليس" لم يُجْرِهَا أهل الحجاز مُجْرَى "ليس" مطلقًا ،وإنما وضعوا شروطًا لإعمالها عمل "ليس" ، فإذا سقط شرط من هذه الشروط بطل عمل "ما" ؛ وذلك لأن "ليس" فعل ،و"ما" حرف ،والفعل يعمل فى كل الأحوال فتقول : " ليس زيدٌ قائمًا" ،و" ليس قائمًا زيدٌ " ،و"ليس زيدٌ إلا قائمًا"، فلا يمنع عمله التقديم ،والتأخير ، والاستثناء بخلاف "ما"[٣] .

وشروط إعمال "ما" عمل "ليس" كالآتى:

<u>الشرط الأول</u> : ألا تقترن بـ"إنْ" الزائدة الكافة ،فإن اقترنت بها "إن" بطل عمل "ما"[٤]

ومن ذلك قول الشاعر:

بَنى غُدانَةَ ما إنْ أَنتُم ذَهَبٌ ولا صَريفٌ ولكنْ أَنتمُ الخَزَفُ[٥]

---

(١) الكتاب ٥٧/١ .

(٢) الإنصاف ١٣٤/١ لأبى البركات الأنبارى،تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/المكتبة العصرية ط١:(١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)،ومنهج السالك لأبى حيان ٢١٨/١،و٢٢٠ ، والارتشاف ١١٩٧/٣

(٣) شرح الكتاب للسيرافى ٣٢٣/١ ،وشرح الأشمونى ٣٩٧/١

(٤) شرح الكافية الشافية ٤٣١/١ ،والارتشاف ١٢٠٠/٣،وشرح الأشمونى ٣٩٧/١

(٥) البيت من بحر البسيط من غير نسبة فى: شرح الكافية الشافية ٤٣١/١،وشرح التسهيل ٣٧٠/١،

وشرح الكافية للرضى ١٨٦/٢،والارتشاف ١٢٠٠/٣،وشرح الأشمونى ٣٩٧/١

=

ومما يسترعى النظر أن ابن مالك ذكر أنه إذا اقترنت "ما" بـ"إن" النافية الزائدة، فأنه يبطل عملها بلا خلاف، فتقول: "ما إن زيد قائم"(١).

وما ذكره ابن مالك فيه نظر؛لأن البصريين، قالوا بوجوب الرفع ، وذهب الكوفيون إلى جواز النصب، فانتفى ما ذكره ابن مالك (٢)

ووافق ابن السكيت الكوفيين فى جواز إعمال "ما" عند اقترانها بـ"إن" الزائدة للنفى(٣)، واستشهد الكوفيون وابن السكيت برواية أخرى للبيت السابق،وهى :

بَنى غُدانَةَ ما إنْ أَنتُم ذَهَبـًا ولا صَريفـًا ولكنْ أَنتمُ الخَزَفُ(٤)

بإعمال "ما" عمل ليس وقد اقترنت بها "إن"(٥)

والذى دفع الكوفيين إلى هذا هو: أنهم يرون أنَّ "إنْ" المقترنة بـ"ما" هى "إنْ" النافية جىء بها بعد "ما" توكيدًا(١).

=

اللغة: "الصّريف": الفضة، "الخزف": ما أخذ من الطين وشوى بالنار،وهو الفخار.

الشاهد فى البيت: قوله:"ما إن أنتم ذهب"،حيث اقترنت ما بإن الزائدة فبطل عملها.

(١) شرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١

(٢) الارتشاف ١٢٠٠/٣

(٣) شرح الأشمونى ٣٩٩/١

(٤) هذا البيت ورد بثلاث روايات هى :**الأولى** :" بنى غدانة حقّا لستم ذهبا" ولا شاهد فيها ،و**الثانية** هى : "بنى غدانة ما إن أنتم ذهب" حيث اقترنت (ما) بـ(إن) الزائدة فبطل عملها،و**الثالثة** هى : " بنى غدانة ما إن أنتم ذهبا" على أنّ (إن) نافية مؤكدة لـ(ما) العاملة عمل ليس وهو مذهب الكوفيين وتبعهم ابن السكيت،وزعموا أن زيادة (إن) لا تبطل عمل (ما) ؛ كما لا يبطل عملها بتكرارها فى نحو قول الشاعر :

لا يُنْسِكَ الأَسَى تأسِّيًا فما ما مِنْ حِمامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْتَصِمَا

ألست تراه رفع قوله :" أحد" على أنه اسم (ما) ،ونصب قوله :" مستعصما" على أنه خبرها. ينظر واضح المسالك لتحقيق منهج السالك ٣٩٨/١ على هامش شرح الأشمونى للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد تقديم وتحقيق عادل عبد المنعم أبو العباس ط/ دار الطلائع – القاهرة ٢٠١٤م .

(٥) الارتشاف ١٢٠٠/٣، وشرح الأشمونى ٣٩٩/١ .

ورد الرضى مذهب الكوفيين محتجًا بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين فى المعنى إلا مفصولًا بينهما، كما فى قولك: "إنَّ زيدًا لقائمٌ" ، وأما الجمع بين اللام، و"قد" فى قوله تعالى:﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ﴾[٢]، مع أن فى كليهما معنى التحقيق والتأكيد؛ فلأن "قد" يشوبها معنيان آخران، وهما التقريب والتوقع، فلم تكن بحتا للتحقيق[٣].

ويمكن التوفيق بين روايتى البيت السابق بأن اقتران "ما" النافية بـ"إن" الزائدة يكون على ثلاثة أوجه هى كالآتى:

الأول : أن تكون "إنْ" زائدة[٤].

الثانى : أن تكون " إنْ" نافية لغير التأكيد ، فيكون الكلام بعدها إيجابًا ؛ لأنها تنفى ما أفادته "ما" من نفى ثبوت الخبر للمبتدإ ،وفى هذين الوجهين يبطل عمل "ما"[٥].

الثالث : أن تكون " إنْ" نافية مؤكدة للنفى المستفاد من "ما" من باب التأكيد اللفظى بإعادة اللفظ بمرادفه ، وفى هذا الوجه لا يبطل عملها ،كما فى البيت السابق الذى استشهد به الكوفيون[٦].

=

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١

(٢) جزء من الآية رقم (١٨١) من سورة آل عمران .

(٣) شرح الكافية ١٨٦/٢

(٤) الارتشاف١٢٠٠/٣

(٥) التصريح ٢٦٢/١

(٦) التذييل ٢٥٨/٤

والأوجه رأى البصريين القائل بوجوب خلو "ما" الحجازية من مقارنة " إن" حتى تصلح للعمل ؛ وذلك لأنها إنما عملت حملًا على " ليس "، و"ليس" لا يقترن اسمها بـ" إن"[(١)].

الشرط الثانى : ألا ينتقض النفى بـ"إلَّا" ، فإن انتقض النفى بـ"إلَّا " بطل عمل " ما"[(٢)]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[(٣)]

وأجاز يونس إعمال "ما" إذا انتقض النفى بـ"إلَّا" ، فأجاز أن تقول:"ما زيدٌ إلَّا قائمًا"[(٤)]

واستدل بقول الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إلَّا مَنْجَنُونًا بأهْلِه وما صاحبُ الحاجات إلَّا معذَّبَا[(٥)]

---

(١) التصريح ٢٦٢/١

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٣١/١ ،والارتشاف ١١٩٩/٣،وشرح الأشمونى ٣٩٩/١

(٣) جزء من الآية رقم (١٤٤) من سورة آل عمران

(٤) ينظر مذهب يونس فى : شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١ ،والارتشاف ٢٠٠/٣ ،ومنهج ،ومنهج السالك ٢١٩/١، وشرح الأشمونى ٤٠٢/١

(٥) البيت من بحر الطويل من غير نسبة فى : شرح المفصل لابن يعيش٥٥١/٤ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/١ ، وشرح الأشمونى ٣٩٩/١

معنى البيت: أن الدهر كالمنجنون،وهو: الدولاب التى يستقى عليها، فهو دائم الدوران على الناس فمرة لهذا، ومرة لذلك ولا شىء دائم والإنسان الذى يعيش فيه له حاجة يسعى إليها أبدا ويتعذب في سبيلها.

الشاهد فى البيت قوله:" وَمَا الدَّهْرُ إلَّا مَنْجَنُونًا ....، ما صاحبُ الحاجات إلَّا معذَّبَا "حيث أعمل "ما" فى الموضعين عمل "ليس" ، فرفع الاسم ونصب الخبر، مع أن الخبر مقترن بـ"إلَّا" التى تنقض نفى "ما" وتصيّرُ المعنى إيجابًا ،وأنكر جمهور النحاة القول بجواز ذلك وقالوا بأن البيت شاذ لا يقاس عليه

ويرى بعض النحويين[١] أن النصب فى قوله :" مَنْجَنُونًا"، و" معذَّبًا" من باب " ما زيد إلا سيرًا" أى: إلا يسير سيرًا، وعليه يكون التقدير فى البيت: "إلا يدور دوران منجنون"، و"إلا يعذب تعذيبًا"[٢]

وأنكر جمهور النحاة القول بجواز ذلك وخرجوا البيت السابق على أنه شاذ لا يقاس عليه أو على أنه مؤول[٣]

وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح فى السماع ،و القياس ، فأما السماع ، فلم ترد "ما" عاملة فى القرآن الكريم إذا انتقض نفى خبرها بـ"إلا"، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[٤] ،وقوله تعالى:﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [٥]، وقوله تعالى:﴿ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾[٦]، فخبر "ما" "ما" جاء مرفوعًا بعد "إلا" فى هذه الأيات الكريمات مما يقوى المذهب القائل بإبطال عمل "ما" إذا انتقض نفى خبرها بـ "إلا"[٧].

ونقل ابن الشجرى إجماع العرب على إبطال عمل "ما" العاملة عمل "ليس" عند نقض نفيها بـ "إِلَّا" ، فقالوا : "ما زيدٌ إلا قائمٌ"[٨] .

وأما القياس: فقد عملت "ما" الحجازية عمل "ليس" ؛ لشبهها بها فى النفى، فإذا انتقض بـ "إلا" زال هذا الشبه الذى هو سبب عمل "ما" عمل "ليس" ، فتعود

(١) كابن عصفور فى شرح الجمل ٥٩٢/١،والشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ٢٦٣/١

(٢) التذييل ٢٧٣/٤

(٣) منهج السالك ٢٢٠/١، وشرح الأشمونى ٣٩٩/١،و٤٠٠

(٤) جزء من الآية رقم (١٤٤) من سورة آل عمران .

(٥) جزء من الآية رقم (٧٥) من سورة المائدة .

(٦) جزء من الآية رقم (١٥٤) من سورة الشعراء

(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٣١/١ ،والارتشاف ١١٩٩/٣

(٨) الأمالى ٥٥٦/٢، تح/محمود محمد الطناحى ،ط/ مكتبة الخانجى –، القاهرة، ط١: (١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م)

"ما" إلى أصلها، وهو ألا تعمل شيئًا؛ لأنها حرف مشترك يدخل على الأسماء والأفعال والحروف المشتركة لا تعمل(١)

الشرط الثالث : ألا يتقدم خبرها على اسمها ،وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل إعمال "ما" عمل " ليس" ، فتقول:" ما قائمٌ زيدٌ" ، ولا يجوز لك أن تقول:" ما قائمًا زيدٌ"(٢) ؛ لأن "ما" ليست فى قوة " ليس" حتى يتقدم خبرها على اسمها(٣)

وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصبه، فتقول:" ما قائمًا زيدٌ"(٤) .

وحكى الجرمي: "ما مسيئًا من أعتب"(٥) على الإعمال، وقال: إنه لغة، والمعتب: الذى عاد إلى مسرتك بعد ما ساءك (٦) .

واستشهد المجيزون بقول الشاعر :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ(٧)

بَشَرُ(٧)

(١) شرح الكافية ٢/ ١٨٤،و ١٨٥، والجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى صـ ٣٢٢ ، و٣٢٣ ، تح/ فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل ،ط/ الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١:(١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م)

(٢) منهج السالك ٢٢٠/١،وشرح ابن عقيل ٣٠٤/١،والتصريح ٢٧٨/١

(٣) الكتاب ٥٩/١

(٤) ينظر مذهب الفراء فى : منهج السالك ٢٢٠/١،والارتشاف ١١٩٨/٣،و١١٩٩،والجنى الدانى صـ ٣٢٤

(٥)"مَا أَسَاءَ مَنْ أَعْتَبَ"، مثل يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويُخْبر أنه سَيُعْتِبُ، ينظر: مجمع الأمثال للميدانى٢٨٨/٢

(٦) الارتشاف ١١٩٨/٣،والتصريح ٢٦٤/١.

(٧) البيت من بحر البسيط ،وهو للفرزدق فى ديوانه ٣١٦/١ ضبط إيليا الحاوى ط/ دار الكتاب اللبنانى – مكتبة المدرسة بيروت – لبنان ط١:(١٩٨٣م) ،والكتاب ٦٠/١ ، =

ورُدَّ الاستدلال بهذا البيت ،فقال المبرد "فالرفع الْوَجْه وَقد نَصبه بعض النَّحْوِيين وَذهب إِلَى أَنه خبر مقدم وَهَذَا خطأ فَاحش وَغلط بَين"(١)

وذكر الأشمونى هذا البيت ، ونص على أنه شاذ، وأن الشاعر قد غلط بسبب أنه تميمى، وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من شروط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر(٢).

وإذا كان الخبر ظرفًا،أو اسمًا مجرورًا ، جاز تقديم الخبر؛ لأنه يتوسع فى الظرف والمجرور ما لم يتوسع فى غيرهما(٣)؛ لأنه فُصِلَ بين "ما" واسمها بمجرور ليس فى موضع الخبر فى قوله تعالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾(٤)،

=

وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١، والتذييل والتكميل ٢٦٦/٤، وتمهيد القواعد ١٢٠٢/٣،و١٢٠٤،وشرح الأشمونى ٤٠٢/١.

معنى البيت: المعنى: أن الله قد أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان مروان جد عمر واليًا وخليفة على المسلمين، وعند ما صار عمر بن عبد العزيز خليفة للمسلمين.

الشاهد فى البيت قوله: "وإذ ما مثلهم بشر" ، حيث استشهد بعض النحاة على جواز نصب خبر(ما) إذا تقدم على اسمها ،وهذا خلاف ما عليه جمهور النحاة من اشتراط الترتيب بين معمولى "ما" .

(١) المقتضب ١٩١/٤

(٢) شرح الأشمونى ٤٠٢/١، وذكر ابن عصفور سبعة أقوال لتخريج هذا البيت ،ويرى أنها فاسدة ،ولم يصحح منها إلا واحدًا ،حيث يقول:" إن (ما) هنا لم تعمل شيئا ولا شذوذ فى البيت؛ وذلك أنها أضيفت إلى مبنى فبنى على الفتح بمنزلة قوله:" يومئذٍ ،وحينئذٍ ،وهو الصحيح" شرح الجمل ٥٩٤/١

(٣) البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية للصنعانى صـ٧٩٢ (رسالة دكتوراه) إعداد/ محمد عبدالستار على أبو زيد – جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

(٤) الآية رقم (٤٧) من سورة الحاقة

فـ"حاجزين" خبر " ما" ،وهو منصوب ،وقد فُصِلَ بينها وبين اسمها بمجرور الذى هو "منكم" ، فإذا فُصِلَ بين "ما" واسمها بمجرور ليس فى موضع خبرها ، فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذى هو فى موضع الخبر(١)

وعليه ، فإنه يجوز تقديم خبر "ما" على اسمها إذا كان ظرفًا أو اسمًا مجرورًا(٢)

الشرط الرابع : ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فإن تقدم بطل عملها نحو:" ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ" ، فلا يجوز نصب آكلٌ(٣)

فإن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا لم يبطل عملها نحو:" ما عندك زيدٌ مقيمًا " ، و"ما بى أنت معنيًا"؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها(٤)

(١) شرح الجمل ٥٩٥/١

(٢) البرود الضافية صـ ٧٩٢

(٣) منهج السالك ٢٢١/١،و٢٢٢ ،و شرح ابن عقيل ٣٠٥/١

(٤) شرح ابن عقيل ٣٠٦/١

المبحث الثانى :الإخالة فى "لا" المشبهة بـ" ليس"

"لا" العاملة عمل "ليس" يُرادَ بها نفيُ الواحدِ، و يرادَ بها نفيُ الجميع أيضًا فهى محتملةٌ لنفى الوَحدة ،ولنفى الجنس، والقرينةُ تُعَيّنُ أحدَهما ، فان قلت :"لا رجلٌ حاضرًا"، صح أن يكون المراد ليس أحد من جنس الرجال حاضرًا، وأن يكون المراد "ليس رجلٌ واحدٌ حاضرًا، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو أكثر؛ ولذلك صح أن تقول:"لا رجلٌ حاضرًا، بل رجلان"، أو رجال، أما "لا" العاملة عمل "إنَّ"، فلا معنى لها إلا نفى الجنس نفيًا عامًا، فان قلت: "لا رجلَ حاضر"، كان المعنى "ليس أحد من جنس الرجال حاضرًا"؛ لذا لا يجوز أن تقول بعد ذلك "بل رجلان، أو رجال"، لأنها لنفي الجميع [١].

ومما يسترعى النظر أن إعمال "لا" عمل "ليس" فى رفع الاسم ونصب الخبر قليل جدًا حتى إن بعض النحويين زعم أن "لا" أُجريت مجرى " ليس" فى رفع الاسم خاصة ، لا فى نصب الخبر؛ لضعفها[٢] وزعم بعضهم أنه لم يسمع النصب فى خبر "لا" ملفوظًا به[٣].

والجدير بالذكر أن إعمال "لا" عمل "ليس" مذهب الحجازيين ، بينما أهمل عملها التميميون ، ولا تعمل "لا" عمل "ليس" عند الحجازيين إلا بشروط أربعة [٤] هى كما يلى :

---

(١) جامع الدروس العربية ٢/٢٩٤،و٢٩٥ .

(٢) حكى ابن ولاد عن الزجاج أنها أجريت مجرى ليس، في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئاً الجنى الدانى صـ ٢٩٣،وينظر الهمع ٢/١١٩.

(٣) هذا قول الأبذى،وينطر قوله فى: منهج السالك ١/٢٢٩ ،والنكت الحسان لأبى حيان صـ٧٥ تـح/ د. عبد الحسين الفتلى ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ط١:(١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م)، والأبذى هو: إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن عبيد يس بن مَحْمُود النفزي الأبذي الأَصْل الغرناطي أَبُو إِسْحَاق توفى بغرناطة فِي شعْبَان سنة تسع وَخمسين وسِتمِائَة، ينظر: بغية الوعاة للسيوطى ١/٤٢٤ تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ المكتبة العصرية – لبنان / صيدا

(٤) الارتشاف ٣/١٢٠٩،و شرح ابن عقيل ١/٣١٢،و٣١٣ ،و٣١٦

أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لا رجلٌ أفضلَ منكَ ، ومنه قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شَيءٌ على الأرْضِ باقيـا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضى اللهُ واقِيـا[1]

وأجاز ابن جنى أن تعمل "لا" فى المعرفة ،وذكره ابن الشجرى، ووافقه ابن مالك ،واختاره أبو حيان، فلم يشترطوا تنكير معموليها[2]، واستدلوا بقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوادَ الْقَلْبِ، لا أَنا باغيـا سِواها ولا في حُبِّها مُتراخِيًا[3]

وتأول جمهور النحاة البيت السابق على أَن الأصل :" لا أرى بَاغِيًا" ، فَحذف الْفِعْل وانفصل الضَّمِير، و"باغيا" حال أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله "

---

(١)البيت من بحر الطويل بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١، والتذييل٢٨٢/٤، ومنهج السالك ٢٣٠/١،والجنى الدانى صـ٢٩٢،وشرح ابن عقيل ٣١٣/١،وشرح الأشمونى ٤١٩/١،والهمع ١١٩/٢

معنى البيت:" تعز": تصبر، "الوزر": الملجأ، "واقيا": حافظا، ويقصد الشاعر أنه يجب على الإنسان أن يصبر على نوازل الدهر لأنه لا شيء يدوم عليها، وإذا حل القضاء على إنسان فلن ينفعه أي ملجا أو واق.

الشاهد فى البيت: قوله : " لا شئ باقيا"، و"لا وزر واقيا " حيث أعمل (لا) في الموضعين عمل (ليس)، واسمها وخبرها نكرتان .

(٢) الأمالى ٤٣٢/١ ،و شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١ ، والتذييل والتكميل ٢٨٦/٤،و٢٨٧،والجنى الدانى صـ٢٩٣

(٣) البيت من بحر الطويل ،وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه صـ١٨٦ تح/ واضح الصمد ط/ دار صادر – بيروت ط١ : ١٩٩٨م، وأمالى ابن الشجرى ٤٣٢/١،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٥/١،والتذييل والتكميل ٨٧/٤،و٢٨٦ ،والجنى الدانى صـ٢٩٣،وشرح ابن عقيل ٣١٥/١

معنى البيت: " سواد القلب": مهجته،و"الباغى": المبتغى،والطالب،"و التراخى": التهاون ،ويقصد الشاعر أن محبوبته ملكت فؤاده، فلم يعد يبغي سواها، ولا يستطيع التخلص من شباكها.

الشاهد فى البيت قوله: «لا أنا باغيا» حيث عملت (لا) عمل (ليس)، واسمها معرفة ،وهذا شاذ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه .

باغيًا " حال من نائب فاعل فعل محذوف، والتقدير " لا أنا أُرَى باغيًا "، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال الذي هو قوله :" باغيًا " عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف؛ لأن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه، ومن ذلك قولهم: "حكمك مسمطًا"[١] ،أي: حكمك لك مسمطًا أي: مثبتًا. فجعل "مسمطًا"– وهو حال– مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل "باغيًا" بذلك وعامله فعل أحق وأولى[٢].

الشرط الثانى : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإذا تقدم الخبر بطل عمل "لا" ،وارتفع بالابتداء ، فلا تقول : "لا قائما رجلٌ[٣]

الشرط الثالث :أن لا ينتقض النفى بإلا ، فإن انتقض بطل عمل "لا" ، فتقول :" لا رجلٌ إلا أفضلُ من زيد برفع أفضل[٤].

الشرط الرابع : أن لا يفصل بينها وبين مرفوعها[٥]

فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عمل "لا"؛ وذلك لأن "لا" لا تعمل عمل "ليس" إلا إذا كانت خاصة بالاسم ،ولا تكون خاصة إلا إذا كانت للنفى العام ، وتفيد "لا" النفى العام إذا وقعت فى جواب السؤال العام، نحو قولك: "هل من رجل قائم ؟ "، فيلزم من ذلك دخولها على الاسم[٦].

(١) مجمع الأمثال للميدانى ٢١٢/٢ بلفظ :" حكمك مسمط"

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٤١/١،و٤٤٢ ،و الهمع ١٢٠/٢ ،ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ٣١٥/١،و٣١٦، ط/ دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، ط٢٠:(١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م)

(٣) شرح ابن عقيل٣١٦/١،و شرح الأشمونى ٤١٩/١

(٤) منهج السالك ٢٣٣/١ ،وشرح ابن عقيل ٣١٦/١ ،و الهمع ١/ ٤٥٧

(٥) الارتشاف ١٢٠٩/٣ ،و الهمع ١/ ٤٥٧

(٦) المقرب ١٠٤/١،و١٠٥

المبحث الثالث : الإخالة فى "إن" النافية المشبهة بـ" ليس"

"إن" النافية من الحروف التى لا تختص فكان القياس أَلا تعمل(١)

وقد اختلف النحويون فى إعمالها عمل "ليس" ، فمنع إعمالها سيبويه(٢) ،وأكثر البصريين ،والفراء (٣)

بينما أجاز الكسائى ، وأكثر الكوفيين (٤)،وابن السراج(٥) ، والفارسى(٦)، وابن جنى(٧).

والصحيح إعمال "إن" عمل "ليس" ؛ لمشاركتها لـ"ما" فى النفى ،وكونها لنفى الحال ،ولسماعه فى النثر والنظم(٨)

فمن النثر ما حكى عن أهل العالية(٩) : " إِن ذَلِك نافعَك وَلَا ضارَك وَإِن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إِلَّا بالعافيةِ"(١) ،،وسمع الْكسَائي أَعْرَابِيًا يَقُول :" إِنَّا قَائِمًا"،

---

(١) الهمع ٤٥٣/١

(٢) نص سيبويه فى الكتاب ١٥٢/٣ على أن (إن) بمعنى (ما) فى إفادة النفى ولكنه لم يشر إلى أنها تعمل عمل (ليس) أو لا ؛ لذا اختُلِفَ فى النقل عن سيبويه ، فنقل السهيلى ،وابن مالك عن سيبويه الجواز، ونقل غيرهما المنع ،والصحيح الإعمال، ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٤٦/١،و شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١،و الارتشاف ١٢٠٧/٣، والتصريح ٢٧١/١

(٣) الارتشاف ١٢٠٧/٣،والتصريح ٢٧١/١،و الهمع ٤٥٣/١.

(٤) ينظر رأى الكسائى فى الارتشاف ١٢٠٧/٣،والجنى الدانى صـ ٢٠٩،،والتصريح ٢٧١/١، والهمع ٤٥٣/١.

(٥) الأصول ٩٥/١،و١٩٥/٢

(٦) ينظر رأى الفارسى فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١،والجنى الدانى صـ ٢٠٩

(٧) الجنى الدانى صـ٢٠٩،والتصريح ٢٧١/١،والهمع ٤٥٣/١

(٨) الارتشاف ١٢٠٨/٣، والهمع ٤٥٣/١

(٩) العالية : تأنيث العالي رجل عال وامرأة عالية والعالية اسم لكل ما كان من جهة نجد من =

فأنكرها عَلَيْهِ وَظن أَنَّهَا إِن الْمُشَدّدَة وَقعت على قَائِم ، قَالَ : فاسْتَثْبَتُّهُ فَإِذا هُوَ يُرِيد :" إِن أَنا قَائِمًا" فَترك الْهمزَة وأدغم[٢] ، على حد قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[٣]،و من ذلك أيضًا: قراءة سعيد بن جبير[٤]:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[٥] ، بتخفيف "إن" ،ونصب "الدال" فى "عبادًا" ،واللام فى "أمثالكم" ،وخرجت هذه القراءة على أن "إنْ" هى النافية أعملت عمل " ليس" فرفعت "الذين" اسمًا لها ،ونصبت الخبر "عبادًا" [٦].

ومن النظم قول الشاعر :

إنْ هوَ مُسْتَوْلياً على أَحَدٍ إلاّ على أَضعَفِ الْمجانِين[٧]

=

المدينة من قراها وعمايرها إلى تهامة فهي العالية وما كان دون ذلك من جهة تهامة فهي السافلة قال أبو منصور عالية الحجاز أعلاها بلدا وأشرفها موضعا وهي بلاد واسعة وإذا نسبوا إليها قالوا علوي والأنثى علوية على غير قياس وقد قالوا عالي على القياس أيضًا، ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموى ٧١/٤ ، ط/ دار الفكر – بيروت

(١) الارتشاف ١٢٠٨/٣

(٢) الهمع ٤٥٣/١

(٣) جزء من الآية رقم (٣٨) من سورة الكهف

(٤) مختصر ابن خالويه صـ٥٣،والمحتسب ٢٧٠/١،والهمع ١١٦/٢،ومعجم القراءات ٢٣٨/٣

(٥) جزء من الآية رقم (١٩٤) من سورة الأعراف

(٦) معجم القراءات ٢٣٨/٣

(٧)البيت من بحر المنسرح من غير نسبة فى: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١،ومنهج السالك ٢٣٤/١،والتذييل ٢٥٩/٤،والارتشاف ١٢٠٧/٣،وتمهيد القواعد ١٢١٤/٣،وشرح الأشمونى ٤٢٥/١،والهمع ١/ ٤٥٣

معنى البيت: "مستوليا": مسيطرا، " المجانين": الذين فقدوا عقولهم،والشاعر يقول: إنه لضعفه لا يستطيع التأثير إلا على ضعاف العقول.

=

ومنه أيضًا قول الشاعر :

إنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بانْقِضاءِ حياتهِ ولكنْ بأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخذَلا(١)

وتعمل "إن" عملَ "ليس" بشرطين :

الأول : أن لا يَتقدَّمَ خبرُها على اسمها، فان تقدَّمَ بَطلَ عملُها.

الثانى: أن لا ينتقضَ نفيها بِـ "إلا"، فان انتقضَ بطلَ عملُها نحو: "إن أنت إلاّ رجلٌ كريمٌ" (٢)

ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل فى النكرة والمعرفة فتقول :" إنْ رجلٌ قائمًا" ،و" إنْ زيدٌ القائمَ " ، و"إنْ زيدٌ قائمًا"(٣).

=

الشاهد قوله : "إن هو مستوليا" ، حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليس" .

(١) البيت من بحر الطويل من غير نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١،والتذييل ٢٧٩/٤،والارتشاف ١٢٠٧/٣، والجنى الدانى صـ٢١٠،،وشرح ابن عقيل ٣١٨/١،وتمهيد القواعد ١٢١٤/٣،وشرح الأشمونى ٤٢٧/١،والهمع ١/ ٤٥٤

معنى البيت: "انقضاء الحياة": الموت، "يبغى عليه": يظلم، "يخذل": يتخلى عن مساعدته ،والشاعر يقول: ليس المرء ميتا بانقضاء حياته، وإنما يكون ميتا عندما يموت ظلما دون أن يقتص من ظالمه.

الشاهد: قوله : " إنِ الْمَرْءُ مَيْتًا " ، حيث أعمل "إن" النافية عمل " ليس"

(٢) جامع الدروس العربية ٢٩٧/٢

(٣) شرح ابن عقيل ٣١٩/١

المبحث الرابع :الإخالة فى "لات" المشبهة بـ" ليس"

أصل "لات"[١] : "لا" ، دخلت عليها تاء التأنيث ؛ لتأنيث الكلمة، كما دخلت على "ثم" ، فقالوا : "ثُمَّت"، وقيل: دخلت التاء للمبالغة فى النفى كما قالوا: "علّامةٌ" و"نَسَّابةٌ"[٢]

وتعمل "لات" عمل "ليس"، فى لفظ الحين خاصة، وألا يذكر معها الجزآن ـ أى:"اسمها وخبرها"ـ بل لابد من حذف أَحدهمَا وَالْأَكْثَر أن يكون المحذوف هو اسمها ، وَقد يكون الْخَبَر وقُرِىءَ بِالْوَجْهَيْنِ فى قَوْله تَعَالَى:﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٣]

الوجــه الأول : يكون بفتح نون "حين" ، على أن "لات" عملت عمل "ليس"واسمها محذوف ، والتقدير : "ولات الحينُ حين مناص"،وهى القراءة المشهورة .

الوجه الثانى : يكون بضم نون "حين" [٤] على إعمال "لات" عمل "ليس" وحذف الخبر[٥]

---

(١) وقع خلاف واسع بين النحويين فى أصل "لات"، يضيق المقام بذكره ؛إذ إن البحث قاصر على إعمال "لات" عمل "ليس"،وتنظر أقوال النحويين فى أصل "لات" فى : التذييل والتكميل ٤/٢٨٧، و٢٨٨ ،والارتشاف٣/١٢١٠،و١٢١١،والجنى الدانى صـ٤٨٥، و٤٨٦،والهمع١/ ٤٥٨، والتصريح ١/٢٦٨،و٢٦٩ .

(٢) شرح المفصل ١/٢٦٩،والارتشاف ٣/١٢١٠،والجنى الدانى صـ٤٨٥،والهمع ١/٤٥٨

(٣) جزء من الآية رقم (٣) من سورة ص .

(٤) وهى قراءة أبو السمال على إعمال (لات) عمل (ليس)، وحذف الخبر ، مختصر ابن خالويه صـ١٣٠ ،والبحر المحيط ٧/٣٦٧،ومعجم القراءا ت ٨/٧٦،و٧٧

(٥) البحر المحيط ٧/٣٦٧،والهمع ١/ ٤٦٠، ومعجم القراءا ت ٨/٧٧ .

قال سيبويه : " هذا باب ما أجرى مجرى " ليس" فى بعض المواضع ،.....، كما شبّهوا بها "لاتَ" فى بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً ،لا تكون "لاتَ" إلّا مع الحين تُضْمِرُ فيها مرفوعًا وتَنْصِبُ الحين" [١] .

نقل النحويون"[٢] عن الأخفش أنها لا تعمل، بل إن ارتفع الاسم بعدها فهو مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر محذوف المبتدأ، وإن انتصب فعلى إضمار فعل على تقدير": ولات أرى حين مناص[٣] .

والجدير بالذكر أن الثابت عند الأخفش أن "لات" تعمل عمل "ليس"، فقال عند تفسيره للآية الكريمة: ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ، فشبهوا "لاتَ" بـ "ليسَ"، وأضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون "لاتَ" إلاَّ مع "حِين" ورفع بعضهم "وَلاتَ حينُ مناصٍ، فجعله فى قوله مثل "ليسَ"، كأنه قال : " ليسَ أَحَدٌ" وأضمر الخبر"[٤].

ويرى الفارسى[٥]، وغيره[٦] أنها تعمل فى الحين، وفيما رادفه معرفة كان، أو نكرة، واحتجوا بقول الشاعر :

---

(١)الكتاب ٥٧/١.

(٢) كأبى حيان فى الارتشاف ١٢١١/٣،و المرادى فى الجنى الدانى صـ٤٨٨،و السيوطى فى الهمع ١/ ٤٦١.

(٣) شرح الكافية للرضى ١٩٧/٢،و الهمع ١/ ٤٦١.

(٤) معانى القرآن ٤٩٢/٢ ، تح/د . هدى محمود قراعة ، ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة ط١: (١٤١١ هـ – ١٩٩٠م) .

(٥) المسائل البصريات صـ٦٠٣، تح/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط/ مطبعة مطبعة المدنى ، ط١: (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م).

(٦) كابن عصفور فى المقرب ١٠٥/١،ونقل السيوطى عن الشلوبين هذا الرأى فى الهمع ٤٦٠ /١

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الذِي كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ[١]

و خـرَّج بعض النحويين البيت على أن "لات" مهملة لا اسم لها ولا خبر و"هنَّا" فى موضع نصب على الظّرفيّة ، و"حنت" مع "أن" مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: حنت نوار ولا هنالك حنين[٢].

وعليه فإن "لات" تعمل عمل "ليس" بمراعاة الشروط المعتبرة لأعمال "ما"، بل هي فى "لات" أولى ؛ لأنها أضعف من "ما"

ولكن يضاف إلى هذه الشروط شرطان هما:

<u>الأول</u> : أن يكـون اسـمُها وخبرهـا مـن أسـماءِ الزمـانِ، كـالحينِ والسـاعةِ والأوانِ ونحوها

<u>الثـانى</u> : أن يكـون أحـدُهما محـذوفًا، والغالـبُ أن يكـونَ المحـذوفُ هـو اسمها[٣]

---

(١) البيت من بحر الكامل منسوب لحجلة بن نضلة فى: المسائل البصريات صـ٧٥٦ ، ونسبه العينى إلى شبيب بن جُعَيْل التغلبى فى : المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية ٣٨٢/١ تح/ على محمد فاخر وآخران ط/دار السلام – القاهرة،ط١: (١٤٣١هـ– ٢٠١٠م)، ومن غير نسبة فى: شرح المفصل لابن يعيش١٧٩/٢، وشـرح التسهيـل لابن مالك ١/ ٣٧٨، والتذييل ٤/ ٢٩١، والجنـى الدانى صـ ٤٨٩ ، وتمـهيـد القواعد ٣/ ١٢٢٩.

معنى البيت : "حنت": من الحنين، وهو الشوق وتوقان النفس،"نوار:" بفتح النون والواو المخففة اسم أم الشاعر،"هنا" بضم الهاءأو بفتحها، وتشديد النون؛ بمعنى حين، ويقصد الشاعر أن هذه المرأة حنت فى وقت ليس وقت الحنين وظهر الذى كانت أخفته من المحبة والعشق.

الشـاهد فـى البيـت: وَلَاتَ هَنَّـا" حيـث دخلـت "لات" علـى مـا رادف لفـظ "الحين"،وهـو "هنـا" ،والتقدير:" ليس هذا أوان حنين"

(٢) وهـو مـذهب ابـن مالـك فـى شـرح الكافيـة الشـافية ٤٤٥/١،وشـرح التسـهيل لابـن مالـك ٣٧٨/١.

(٣) شرح الكافية للرضى ١٩٦/٢،وجامع الدروس العربية ٢٩٥/٢.

المبحث الخامس: الإخالة فى "إنَّ" الناصبة وأخواتها

"إنَّ" وأخواتها من الحروف العاملة بالمشابهة أى مشابهتها للفعل ، ووجه شبهها بالفعل يكون من وجهين : أحدهما من جهة اللفظ ، والآخر من جهة المعنى ، فأما الشبه من جهة اللفظ ، فلبناء أواخرها على الفتح كبناء الفعل الماضى ، وأما الشبه من جهة المعنى ،فلأن هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها ، كما أن الأفعال تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها ، وتدخل هذه الحروف على المبتدإ والخبر ، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، وشُبِّهَتْ فى نصب المبتدإ ورفع الخبر بفعل قُدِّمَ مفعوله على فاعله ، والذى ترفعه هذه الحروف من الأسماء هو الخبر، نحو قولك :" إنَّ زيدًا أخوك"، وإنما اختير أن يكون الاسم منصوبًا ؛ لأنه لو جُعِلَ مرفوعًا ثم أضمر المتكلم، والمخاطب لتغيرت بنية الحرف، كما تغيرت بنية "كان"، إذا قلت: "كنتُ"، و"كنتَ" ، فكان يلزم فيها أن يقال حينئذٍ :" إنَّنْتُ قائمًا" ، و"إنَّنْتَ منطلقًا" ، وهذه حروف ليس لها تصرف الأفعال ، فلم تحتمل التغيير[١]

قال المبرد : " فهذه الحروف مشبهة بالأفعال، وإنما أشبهتها؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه التى عباراتها الأفعال، وهى فى القوة دون الأفعال؛ ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي"[٢]

---

(١) شرح الكتاب للسيرافى ٤٦٣/٢ ، والتخمير للخوارزمى ٢٨١/١،و٢٨٢ تح/د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، ط/ دار الغرب الإسلامى ط١:(١٩٩٠م)،و قواعد المطارحة فى النحو لابن إياز صـ ٧٩، تح/ياسين أبو الهيجاء، وشريف عبد الكريم النجار، وعلى توفيق الحمد ط/ دار الأمل للنشر والتوزيع إربد – الأردن ط:(٢٠١١م – ١٤٣٢ هـ)

(٢) المقتضب ١٠٨/٤ .

ومن أحكام "إنَّ": أنها تخفف فَيبْطل اختصاصها بِالْجُمْلَةِ الابتدائية ويبطل عملها،وفى هذه الحالة تلزمها اللَّام فِي ثَانِي الجزأين بعْدهَا فرقًا بَينهَا وَبَين "إن" النافية ؛ لالتباسها حِينَئِذٍ بهَا نَحْو:" إن زيد لقائم"(١).

لأنها إذا ألغيت؛ صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، وتلزمها اللام فصلًا بينها وبين "إن" النافية ؛ إذ لو قلت: "إن زيد قائم"، لالتبس الإيجاب بالنفى. فمثال دخولها على الاسم قولك: "إن زيد لقائم"،ومنه قوله تعالى:﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾(٢) ،فالمعنى: لعليها حافظ، و"ما" زائدة ومنه قوله تعالى:﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾(٣) ،أي: لجميع لدينا محضرون، ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى:﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾(٤) ،وقوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾(٥).

ولا تكون هذه الأفعال الواقعة بعد"إن" المخففة إلا من الأفعال الداخلة على المبتدإ والخبر، لأن "إن" مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما ألغيت، ووليها فعل؛ كان هذا الفعل من الأفعال الداخلة على المبتدإ والخبر، وكانت هذه الأفعال فى حكم المبتدإ والخبر؛ لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر، أو الشك فيه"(٦)

(١) الجنى الدانى صـ٣٩٣، والهمع ٥١١/١

(٢)الآية رقم (٤) من سورة الطارق

(٣)الآية رقم (٣٢) من سورة يس

(٤) جزء من الآية رقم (١٠٢) من سورة الأعراف

(٥) جزء من الآية رقم (١٨٦) من سورة الشعراء

(٦) شرح المفصل ٥٤٨/٤

قال سيبويه :" واعلم أنهم يقولون: "إن زيدٌ لذاهبٌ"، و"إنْ عمرٌو لخيرٌ منك"، لما خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ"إنْ" التى هى بمنزلة "ما" التى تَنْفِى بها"(١)

ومما يسترعى النظر أن سيبويه ذكر مذهبًا آخر ،وهو إعمال "إنَّ" مع التخفيف ،فقال:" وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرًا لَمنطلقٌ"(٢).

واستشهد أيضًا بقراءة أهل المدينة فى قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾(٣) يقرءون بالتخفيف والنصب(٤).

ثم علل لإعمال "إن" مع التخفيف؛ بأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ لم يكُ ولم أُبَل(٥) حين حُذف وأما

(١) الكتاب ١٣٩/٢

(٢) الكتاب ١٤٠/٢

(٣) جزء من الآية رقم (١١١) من سورة هود

(٤) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر "وإن كلاً " بتخفيف "إن" وإعمالها ، وتنظر هذه القراءة فى : : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للقيسى ٥٣٦/١ تح/ محيى الدين رمضان ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م ،والبحر المحيط٢٦٦/٥،والنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٢٩١/٢ عناية وتصحيح على محمد الضباع ط/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ،ومعجم القراءات ١٤٧/٤ .

(٥) " لم أُبَل" أصله: " أبالى"، فحذفت الياء للجزم، فصار: "أبالِ" بكسر اللام، ثم لما كثر فى فى الكلام، لم يعتدوا بذلك المحذوف الذي هو الياء، فحذفت الحركة أيضا للجزم فصار "لم أبال" بسكون اللام، فالتقى ساكنان: الألف، واللام، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصار "لم أبل"، ينطر: شرح المفصل ٢٩٠/٥،و ٢٩١

وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما(١).

ويتضح من كلام سيبويه السابق أنه ارتضى إعمال "إنَّ" حال التخفيف بدليل أنه نقل عن بعض العرب من يقول:" إن عمرًا لَمنطلقٌ"، ووصف الناقل بأنه يوثق به وبعربيته ،فضلاً عن استشهاده بالآية الكريمة،غير أن إبطال عمل "إن" المكسورة هو الأكثر،فقال:" وأما أكثرهم فأدخلوها فى حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها فى حروف الابتداء حين ضموا إليها ما(٢).

واختار المبرد إبطال عمل "إنَّ" إذا خففت ، محتجـًا بأن "إن" إنما نصبت الاسم ؛ لشبهها بالفعل فِي اللَّفْظ لا فى المعنى فلمّا نقصت عَن اللَّفْظ الَّذِي بِهِ أَشبهت الْفِعْل رجع الكلام إِلى أَصله ؛ لأَنَّ موضع" إنَّ" الابتداءُ أَلا ترى أَنَّ قَوْلك:" إنَّ زيدًا لمنطلقٌ" إِنَّما هُوَ زيد منطلق فى المعنى ولمّا بَطل عَملهَا عَاد الْكَلَام إِلى الابتداء(٣).

والصحيح أن "إنَّ" إذا خففت يجوز فيها الإعمال ،والإبطال ،والإبطال هو الأكثر ،وتلزمها اللام فصلًا بينها وبين "إن" النافية، إذ لو قلت: "إن زيد قائم"، لالتبس الإيجاب بالنفى(٤)

ويختلف هذا الحكم مع "أَنَّ" بفتح الهمزة إذا خففت فلا بد لها من العمل؛ لشدة تقاضيها لما بعدها ، وهو تقاضى العامل المعمول ، والصلة الموصول (٥)

---

(١) الكتاب ١٤٠/٢ .

(٢) المصدر السابق ١٤٠/٢ .

(٣) المقتضب ٥٠/١

(٤) الكتاب ١٣٩/٢،و١٤٠، و شرح المفصل٥٤٨/٤

(٥) الغرة فى شرح اللمع لابن الدهان ٩٨/١ تح/ د. فريد عبدالعزيز الزامل السُّليم ط/ دار التدمرية – الرياض ط١ ١٤٣٢هـ –٢٠١١م .

لأن ما بعد المفتوحة صلةٌ لها، فلمّا قوي مع الفتح اتّصالُ "أنّ" بما بعدها لم يكن بدّ من اسم مقدر محذوف تعمل فيه(١)

ويترتب على ذلك أربعة أمور هى(٢) :

الأول: بقاء عملها

الثاني: يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا

الثالث: يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية فعلها غير متصرف، نحو قوله تعالى:﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ ﴾(٣)، وقوله تعالى:﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ ﴾(٤) ؛ لأنه لا مصدر لهذه الأفعال التى لا تتصرف(٥).

الرابع: وجود فاصل – في الأغلب – بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء(٦).

فمثال الجملة الاسمية : "علمت أنْ حاتمٌ أشهرُ كرماءِ العرب " ، فـ"أن" مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف أي:" أَنّه " وحاتم: مبتدأ، وأشهر: خبر والجملة فى موضع رفع خبر "أن" المخففة، ومنه قوله تعالى:﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٤٩/٤.

(٢) البرود الضافية صـ١٧٧٩،و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٦/١،و٢٦٧ لعبدالله صالح الفوزان ط/ دار المسلم للنشر والتوزيع .

(٣) جزء من الآية رقم (٣٩) من سورة النجم

(٤) جزء من الآية رقم (١٨٥) من سورة الأعراف

(٥)البرود الضافية صـ١٧٧٩.

(٦) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٦/١،و٢٦٧ .

﴿ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (١)، فـ"أنْ" مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: "أَنَّه" أى: الحال والشأن، وجملة "الحمد لله" خبرها(٢).

ولم تحتج إلى فاصل ؛ لأنها جاءت على مقتضى القياس فيها(٣)

فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء فإنه يؤتى – في الغالب – بفاصل بينها وبين خبرها – كما تقدم – وهذا الفاصل للتفرقة بين "أن" المخففة و"أن" المصدرية (٤) .

والفاصل واحد من أربعة أشياء:

الأول: "قد"، كقوله تعالى:﴿ وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا ﴾(٥).

الثانى: حرف التنفيس وهو السين أو سوف فمثال السين قوله تعالى:﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾(٦) ، ومثال سوف قول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتى كُلُّ مَا قُدِرَا(٧)

---

(١) جزء من الآية رقم (١٠) من سورة يونس .

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٧/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥٥٠/٤.

(٤) الكناش في فني النحو والصرف لأبى الفداء عماد الدين ٩٩/٢ تح/ د. رياض بن حسن الخوام ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م ،و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٧/١.

(٥) جزء من الآية رقم (١١٣) من سورة المائدة

(٦) جزء من الآية رقم (٢٠) من سورة المزمل

(٧) البيت من بحر الكامل بلا نسبة فى مغنى اللبيب لابن هشام ٤٥٨/٢، تح/ محمد محيى محيى الدين عبد الحميد ط/صيدا – بيروت :(١٤١١هـ – ١٩٩١م)، وشرح ابن عقيل ٣٨٧/١ ،وشرح الأشمونى ٥١٨/١،والهمع ٢/ ٣٣١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى صـ ٨٢٨ ، تح/ أحمد ظافر كوجان ، ط/ لجنة التراث العربى :(١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م).

=

الثالث: النفي كقوله تعالى:﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [١]، وقوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾[٢]،وقوله تعالى:﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [٣]

الرابع: "لو"، وقَلَّ من ذكر كونها فاصلة من النحويين[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾ [٥]، وقوله:﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [٦] .

وتسمى هذه الحروف الواقعة بعد "أنَّ" المخففة حروف التعويض؛ لأنها كالعوض من أحد نونى"أنَّ" [٧]

وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم ؛ لأن "أنْ" لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير، وهو الحذف، ولحقها مع الفعل ضربان: الحذف: ووقوع الفعل بعدها؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم[٨]

=

الشاهد فيه: قوله : " أن سوف يأتي " حيث أتى بخبر" أَنَّ " المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين" أن " وخبرها بحرف التنفيس، وهو " سوف " .

(١) جزء من الآية رقم (٨٩) من سورة طه .

(٢) الآية رقم (٣) من سورة القيامة .

(٣) الآية رقم (٧) من سورة البلد .

(٤) شرح ابن عقيل ٣٨٧/١،و٣٨٨ .

(٥) جزء من الآية رقم (١٦) من سورة الجن

(٦) جزء من الآية رقم (١٠٠) من سورة الأعراف .

(٧) البرود الضافية صـ١٧٨٠

(٨) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٠٥/١،وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤٥/٤

لا يجوز ترك الفصل إلا في ضرورة الشعر أوقليل من الكلام ينبغي ألا يقاس عليه[١] ،ومن ذلك قول الشاعر :

عَلِمُوا أن يُؤَمَّلُونَ فجادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بأعظم سُؤْلِ[٢]

أما لو كان الفعل غير متصرف كـ"ليس" ،و"عسى" ، أو مرادًا به الدعاء لم يحتج إلى فصل، نحو : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ ﴾[٣]،و﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ ﴾[٤]، ﴿[٤]، و﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ [٥] في قراءة بعضهم[٦].

---

(١) التذييل ١٦٤/٥،و١٦٥

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو بلا نسبة فى : شرح التسهيل٢/ ٤٤، وشرح الكافية الشافية ٥٠٠/١، و١٥٢٥/٣ ، والتذييل ١٦٥/٥ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام صـ ٣٨٣، تح/عباس مصطفى الصالحى، ط/ دار الكتاب العربي ،ط١:(١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م)

الشاهد فى البيت قوله: (أنْ يؤملون) حيث لم يأت بفاصل بين (أنْ) والخبر الذى هو جملة (يؤملون) مع أنها فعلية فعلها متصرف غير دعاء .

(٣) جزء من الآية رقم (١٨٥) من سورة الأعراف

(٤) جزء من الآية رقم (٣٩) من سورة النجم

(٥) جزء من الآية رقم (٩) من سورة النور ،وقرأ نافع(أن) خفيفة من الثقيلة ،و(غضب) بكسر الضاد وفتح الباء فعل ماض ، و الله فاعل، والمعنى : أنه غضب الله عليها، ينظر: حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة صـ ٤٩٦ تح/ سعيد الأفغاني ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ط٢، ١٤٠٢ – ١٩٨٢ ،والكشف عن وجوه القراءات ١٣٤/٢،والبحر المحيط ٣٩٩/٦ .

(٦) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢٥٦/١ لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تح/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط/ أضواء السلف – الرياض ط١ :(١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م).

ذهب الكوفيون إلى "أن" المخففة لا تعمل، لا فى ظاهر ولا مضمر، وقد أجاز سيبويه أن تلغى لفظًا، وتقديرًا، فلا يكون لها عمل [١].

وذكر السيوطى ثلاثة مذاهب فى"أن" إذا خففت ، هى كالآتى :

أَحدهَا : أَنَّهَا لَا تعْمل شَيْئا لَا فِي ظَاهر وَلَا فِي مُضْمر وَتكون حرفا مصدريا مهملا كَسَائِر الْحُرُوف المصدرية وَعَلِيهِ سِيبَوَيْهِ والكوفيون

الثَّانِي: أَنَّهَا تعْمل فِي الْمُضمر وَفِي الظَّاهِر نَحْو:"علمتُ أَن زيدًا قَائِمٌ" ، وقرى: "أَن غضب الله عَلَيْهَا" ، وَعَلِيهِ طَائِفَة من المغاربة .

الثَّالِث : أَنَّهَا تعْمل جَوَازًا فِي مُضْمر لَا ظَاهر وَعَلِيهِ الْجُمْهُور [٢]

فـ"أَنَّ" إذا خففت فلا بد لها من العمل؛ لشدة تقاضيها لما بعدها ، وهو تقاضى العامل المعمول ، والصلة الموصول ، جاء فى شرح المفصل :" اتّصال المفتوحة بما بعدها اتّصالان: أحدهما اتّصال العامل بالمعمول، والآخر: اتّصال الصلة بالموصول. ألا ترى أن ما بعد المفتوحة صلةٌ لها، فلمّا قوى مع الفتح اتّصالُ "أنّ" بما بعدها؛ لم يكن بدّ من اسم مقدر محذوف تعمل فيه[٣].

ونظير "أنَّ" فى الإهمال "كأنَّ" إذا خففت ، فلا يجوز إعمالها عند الكوفيين وأجازه البصريون فخصه بعضهم بضمير الشأن مقدرًا فيها[٤].

ونقل أبو حيان عن سيبويه أنه أجاز إعمال "كأنَّ" فى المظهر ، فقال : "وأجاز بعضهم عملها في المظهر، وهو ظاهر كلام سيبويه "[٥]

---

(١) الارتشاف ١٢٧٥/٣ ، والجنى الدانى صـ ٢١٩

(٢) الهمع ٥١٤/١ .

(٣) ابن يعيش ٥٤٩/٤

(٤) الارتشاف ١٢٧٨/٣

(٥) الكتاب١٣٤/٢، و١٣٥ ،و الارتشاف ١٢٧٨/٣ والحق أن مذهب سيبويه فى إعمال(كأنَّ) إعمال(كأنَّ) إذا خففت فِي الِاسْم الظَّاهِر خَاص بِالضَّرُورَةِ . ينظر الكتاب =

واستشهد القائلون بإبطال عمل "كأنَّ" إذا خففت بقول الشاعر :

وصَدْرٍ مُشْرِقِ اللّوْنِ كَأَنْ ثَدْياهُ حُقّان(١)

فإذا خففت "كأن"، فالحقُّ أنها مُهمَلةٌ، لا عمل لها وهو قول الكوفيين، وهو قولٌ لا تكلفَ فيه(٢).

ونقل البغدادى عن التبريزى قوله " تخفف كَأَن فتلغى على الْأَفْصَح وَجَاء إعمالها على غير الْأَفْصَح ، أما إلغاؤها فلفوات مشابهتها بالماضي؛ لزوَال فتحهَا بِالتخفيف"(٣).

=

١٣٤/٢،و ١٣٥

(١) البيت من بحر الهزج بلا نسبة فى الكتاب ١٣٥/٢ ،وأصول النحو ٢٤٦/١ ،وشرح الكتاب ٤٦٦/٢،و شرح المفصل لابن يعيش ٥٦٥/٤ .

الشاهد فيه قوله: "كأن ثدياه حقّان" حيث خُفّفَتْ "كأن"، فبطل عملها. ويروى: "كأن ثدييه حقان" على الإعمال .

(٢) جامع الدروس العربية ٣٢٧/٢ .

(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٩٢/١٠، تح/عبد السلام محمد هارون ، ط/مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤:(١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م)

الخاتمة

الحمدلله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خير البريات محمدبن عبدالله خير خلق الله فى الأرض والسماوات

وبعـــــــد

بحول الله وعونه انتهيت من هذه الدراسة التى تدور حول ظاهرة الإخالة فى النحو العربى والتى قمت فيها بدراسة هذه الظاهرة فى الاسم والحرف ،وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فى دراستى هذه ،وبعد هذا التطواف حول هذه الظاهرة يجدر فى هذ المقام أن أقف على أهم النتائج التى توصل إليها البحث ، وهى تتمثل فى النقاط الآتية :

- إن الإخالة ما هى إلا صورة من صور التسوية بين التراكيب المختلفة فى النحو العربى القائمة على حمل الفرع على الأصل لوجود مشابهة بينها كحمل اسم الفاعل على الفعل فى العمل ،وكذا حمل "إنَّ" الناصبة على الفعل لوجود مشابهة بينها وبين الفعل،وغيرها من الأحكام المختلفة
- اشتراك المشتقات الثلاثة "اسم الفاعل ،واسم المفعول،والصفة المشبهة" فى حكم واحد ،وهو إعمالها مطلقًا عند اقترانها بالألف واللام .
- تصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم ، نحو:"كريم" من الفعل "كَرُمَ"،وقد تصاغ أيضًا من الفعل المتعدى، على وزن اسم الفاعل، إذا تنوسِى المفعول به، وصار فعلها لازمًا قاصرًا، مثل: "فلان قاطع السيف"، و"سابق الفرس"، و"مسمع الصوت" و"مخترق السهم"، كما تصاغ من الفعل المجهول مرادًا بها معنى الثبوت والدوام، مثل: "محمود الخلق".
- توظيف النحويين لقواعد التوجيه النحوى فى الدراسات النحوية،وخاصة التى تتعلق بدراسة الأصل والفرع تهتم بدراسة الأصول النحوية ،فهى لا تخرج عن دراسة القياس ،والسماع ،والتعليل ،ومن ذلك تعليل نصب "إن" للاسم لمشابهتها الفعل ،فهى محمولة على الفعل فى العمل

- إن العمل بالحمل على الغير ضعيف ؛ لهذا وضعوا لهذا العمل شروطًا إذا ما سقط منها شرط بطل العمل كما هو الحال فى الحروف المشبهات بـ"ليس" .
- إن الاختصاص عامل أساس فى إعمال الحرف ،فإذا مازال هذا الاختصاص زال العمل كما فى تخفيف "إنَّ" من الثقيلة ، فعند تخفيفها يزول اختصاصها بالاسم فيبطل عملها لجواز دخولها على الاسم والفعل.
- يختلف هذا الحكم مع "أَنَّ" بفتح الهمزة إذا خففت فلا بد لها من العمل؛ لشدة تقاضيها لما بعدها ، وهو تقاضى العامل المعمول ، والصلة الموصول ؛لأن ما بعد المفتوحة صلةٌ لها، فلمّا قوي مع الفتح اتّصالُ "أنّ" بما بعدها لم يكن بدّ من اسم مقدر محذوف تعمل فيه
- ظاهرة الإخالة لها صلة وثيقة بأصول النحو ؛وذلك لأن فيها دراسة للعلل المختلفة التى تكشف عن سر استعمال هذا المعلول إعمالا وإهمالاً .

ويوصى البحث بدراسة الظواهر النحوية والصرفية ؛ لما لها من بالغ الأثر فى فهم أسرار العربية ، والوقوف على الأساليب الصحيحة فى الاستعمالات العربية المختلفة

والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل

المصادر والمراجع

أولًا: الرسائل العلمية

- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية للصنعانى (رسالة دكتوراه) إعداد/ محمد عبدالستار على أبو زيد – جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
- ضعف العامل النحوى أسبابه وآثاره (رسالة دكتوراه) إعداد: وداد أحمد القحطانى –المملكة العربية السعودية – جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية عام ١٤٢٤هـ – ١٤٢٥هـ

ثانيـًا: الكتب المطبوعة:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ،تح/ رجب عثمان محمد– مراجعة: رمضان عبد التواب ط/ مكتبة الخانجي – القاهرة،ط١:(١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م)
- إرتقاء السيادة فى علم أصول النحو للجزائرى، تح/ عبد الرزاق عبد الرحمن السعدى ،ط/ دار الأنبار – العراق ط١: (١٤١١هـ – ١٩٩٠م)
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تح/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط/ أضواء السلف – الرياض ط١:(١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م).
- الأصول في النحو لابن السراج، تح/عبد الحسين الفتلى، ط/ مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت ،ط٣:(١٤١٧هـ – ١٩٩٦م)
- الإغراب فى جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة لأبى البركات الأنبارى ، تح/سعيد الأفغانى ط/دار الفكر ط١: بدمشق:(١٣٧٧هـ–١٩٥٧م)، وط٢– بيروت: (١٣٩١هـ –١٩٧١م).

- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية ،راجعه وقدم له: علاء الدين عطية ط/ دار البيروتي– دمشق ط٢: (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م).
- أمالى ابن الشجرى، تح/محمود محمد الطناحى ،ط/ مكتبة الخانجى– القاهرة، ط١:(١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م)
- الإنصاف لأبى البركات الأنبارى، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ المكتبة العصرية ،ط١:(١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م)
- الإيضاح العضدى ،تح/ حسن شاذلى فرهود، ط/ كلية الآداب – جامعة الرياض، ط١:(١٣٨٩هـ– ١٩٦٩م)
- البحر المحيط لأبى حيان،تح/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض،ط/ دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، ط١:(١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م)
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع، تح/عباد الثبيتى ،ط/دار الغرب الإسلامى، ط١:(١٤٠٧هـ–١٩٨٦م)
- بغية الوعاة للسيوطى ٤٢٤/١ تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ المكتبة العصرية – لبنان / صيدا
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ،تح/عباس مصطفى الصالحى، ط/ دار الكتاب العربي ،ط١:(١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م)
- التخمير للخوارزمى، تح/د. عبدالرحمن سليمان العيثمين ط/ دار الغرب الإسلامى ط١:(١٩٩٠م)
- التذييل لأبى حيان، تح/ د. حسن هنداوي ط/ دار كنوز إشبيليا.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ،تح/محمد باسل عيون السود،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان،ط١:(١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م).

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تح/ على محمد فاخر وآخرون ،ط/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة ،ط١:(١٤٢٨هـ)
- جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ، تح/ عبد المنعم خفاجة ،ط/ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨:(١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م)
- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ،تح/ فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل ،ط/ الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١:(١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م)
- حاشية شرح القطر فى علم النحو للآلوسى،تح/فؤاد ناصر ،ط/ مكتبة نور الصباح ، تركيا – مديات ،ط٢:(٢٠١١م)
- حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، تح / طه عبدالرؤوف سعد ط/ المكتبة التوفيقية – القاهرة
- حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة ، تح/ سعيد الأفغاني ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ط٢: (١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م) .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تح/عبد السلام محمد هارون ، ط/مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤:(١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م)
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبدالله صالح الفوزان ط/ دار المسلم للنشر والتوزيع .
- ديوان الأحوص ، تح/عادل سليمان جمال،ط/مكتبة الخانجى – القاهرة،ط٢: (١٤١١هـ-١٩٩٠م)
- ديوان جرير، تح/نعمان محمد أمين طه،ط/ دارالمعارف، القاهرة – مصر،ط٣
- ديوان ذى الرمة ،تح/ أحمد حسن بسبح ،ط/دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١: (١٤١٥هـ-١٩٩٥م)
- ديوان زهير بن أبى سلمى ،تح/حمدو طمّاس،ط/دار المعرفة بيروت–لبنان، ط٢:(١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)

- ديوان أبى طالب عم النبىﷺ ،جمع وشرح محمد التنوجى،ط/دار الكتاب العربى، بيروت–لبنان،ط١:(١٤١٤هـ–١٩٩٤م)
- ديوان الفرزدق ضبط إيليا الحاوى ط/ دار الكتاب اللبنانى– مكتبة المدرسة بيروت – لبنان ط١:(١٩٨٣م).
- ديوان النابغة الجعدى ، تح/ واضح الصمد ط/ دار صادر – بيروت ط١ : ١٩٩٨م.
- ديوان الهذليين ،ط/الدار القومية للطباعة والنشر– القاهرة (١٣٨٥هـ–١٩٦٥م)
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار الطلائع – القاهرة ٢٠١٤م
- شرح التسهيل لابن مالك ، تح/ عبد الرحمن السيد،و محمد بدوى المختون، ط/ هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١:(١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)
- شرح الجمل، تح/ صاحب أبو جناح (ب.د) .
- شرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية، تح/ محمد صالح الغرسى ط/ دار السلام – القاهرة ط١:(١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م)
- شرح شواهد المغنى للسيوطى ، تح/ أحمد ظافر كوجان ، ط/ لجنة التراث العربى :(١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد ط/ دار التراث – القاهرة ط٢٠:(١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م)
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تح/ عدنان عبد الرحمن الدورى،ط/ مطبعة العانى – بغداد، :(١٣٩٧هـ – ١٩٩٧م) ،و تمهيد القواعد لناظر الجيش ١١٩١/٣ .
- شرح الكافية للرضى ، تح/ يوسف حسن عمر ط/منشورات جامعة قاريونس– بنغازى ط٢:(١٩٩٦م)

- شرح الكافية الشافية لابن مالك ،تح/ عبد المنعم أحمد هريدى ،ط/ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة، ط١:(١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م)
- شرح كتاب الحدود فى النحو للفاكهى،تح/المتولي رمضان أحمد الدميرى، ط/مكتبة وهبة – القاهرة،ط٢:(١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م)
- شرح كتاب سيبويه للسيرافى، تح/أحمد حسن مهدلى،و على سيد على،ط/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١:(٢٠٠٨م)
- شرح المفصل لابن يعيش،تح/ إميل بديع يعقوب، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان:ط١:(١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م)
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك صـ٣٠٨، تح/ محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية،ط١:(١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م)
- شواذ القرآن لابن خالويه ،ط/مكتبة المتنبى – القاهرة.
- صحيح البخارى، تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر،ط/دار طوق النجاة، ط١:(١٤٢٢هـ)
- طبقات فحول الشعراء لابن سلّام الجمحي ، تح: محمود محمد شاكر ، ط/ دار المدني – جدة
- العلة فى ضوء دفاع ابن جنى عنها إعداد أ.د/مصطفى السمين ط/مطبعة الأمانة ط١:(١٤١٥هـ–١٩٩٥م)
- الغرة فى شرح اللمع لابن الدهان، تح/ د. فريد عبدالعزيز الزامل السُّليم ط/ دار التدمرية –الرياض ط١:(١٤٣٢هـ –٢٠١١م) .
- الفوائد الضيائية على متن الكافية فى النحو للجامى ، تح/ أحمد عزّو عناية، وعلى محمدمصطفى،ط/دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان ، ط١:(١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م)

- قواعد المطارحة فى النحو لابن إياز، تح/ياسين أبو الهيجاء، وشريف عبد الكريم النجار، وعلى توفيق الحمد ط/ دارالأمل للنشر والتوزيع إربد– الأردن ط:(٢٠١١م– ١٤٣٢هـ)
- كتاب سيبويه ، تح/عبد السلام محمد هارون ،ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣:(١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للقيسى ،تح/ محيى الدين رمضان ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق:(١٣٩٤هـ–١٩٧٤م)
- الكناش في فني النحو والصرف لأبى الفداء عماد الدين، تح/ د. رياض بن حسن الخوام ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان٢٠٠٠م .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى، تح/ غازى مختار طليمات،ط/ دار الفكر– دمشق، ط١:(١٩٩٥م)
- لسان العرب لابن منظور، ط/ دار المعارف – القاهرة.
- المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين النيسابورىّ ،تح/سبيع حمزة حاكيمى،ط/ مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٨١ م
- مجمع الأمثال للميدانى، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ،ط/ مكتبة السنة المحمدية:(١٣٧٤هـ–١٩٥٥م)
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى، تح/على النجدى ناصف ،وآخرَين،،ط/ وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ،ط:(١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م)
- المحكم والمحيط الأعظم ، تح/عبد الحميد هنداوى،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت،ط١:(١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م)
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب،تح/على حيدر،ط/ دمشق:(١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م)
- المدارس النحوية لشوقى ضيف،ط: دار المعارف ط٧.

- المسائل البصريات لأبى على الفارسى، تح/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط/ مطبعة المدنى ، ط١: (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م).
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ،تح/محمد كامل بركات،ط/ جامعة أم القرى - دار الفكر، دمشق - دار المدنى، جدة ،ط١:(١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)
- مصطلحات النحو الكوفى دراستها وتحديد مدلولاتها لعبدالله حمد الخثران ، ط/هجر للطباعة والنشر،ط١:(١٤١١هـ-١٩٩٠م)
- المطالع السعيدة فى شرح الفريدة للسيوطى، تح/ نبهان ياسين حسين ، ط/الجامعة المستنصرية
- معانى القرآن للأخفش، تح/هدى محمود قراعة ، ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة ط١: (١٤١١ هـ - ١٩٩٠م) .
- معانى القرآن للفراء ،تح/أحمد يوسف النجاتى،و محمد على النجار،وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ،ط/ دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى
- معجم البلدان لياقوت الحموى، ط/ دار الفكر - بيروت
- معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب، ط/دار سعد الدين- دمشق، ط١:(١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)
- المعجم المفصل فى علم الصرف لراجى الأسمر صـ٢٨٩،مراجعة: إميل بديع يعقوب ط/دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط١:(١٤١٣هـ-١٩٩٣م)
- مغنى اللبيب لابن هشام ، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/صيدا - بيروت :(١٤١١هـ - ١٩٩١م)
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبى،تح/ محمد إبراهيم البنا، وعبد المجيد قطامش،ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى - مكة المكرمة،ط١:(١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م)

- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى، تح/ على محمد فاخر وآخران ط/دار السلام – القاهرة،ط١: (١٤٣١هـ– ٢٠١٠م)،
- المقتصد فى شرح الإيضاح ،تح/كاظم بحر المرجان،ط/ وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية،١٩٨٢م
- المقتضب، تح/ محمد عبد الخالق عضيمة ط/ عالم الكتب. – بيروت.
- المقرب لابن عصفور،تح/ أحمد عبدالستار الجوارى،وعبدالله الجبورى ، ط١:(١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، ط٢٠:(١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م)
- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان، تح/على محمد فاخر، وآخرين،ط/دار الطباعة المحمدية،ط١:(١٤٣٥هـ-٢٠١٣م)
- النحو الوافى لعباس حسن، ط/ دار المعارف، ط١٥
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ،عناية وتصحيح على محمد الضباع ط/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- نظرية الأصل والفرع فى النحو العربى لحسن خميس الملخ، ط/ دار الشروق – عمان
- النكت الحسان لأبى حيان، تح/ د. عبد الحسين الفتلى ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ط١:(١٤٠٥هـ -١٩٨٥م)
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح/ عبد الحميد هنداوي ط/ المكتبةالتوفيقية – القاهرة .
- واضح المسالك لتحقيق منهج السالك على هامش شرح الأشمونى للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد تقديم وتحقيق عادل عبد المنعم أبو العباس ط/ دار الطلائع – القاهرة ٢٠١٤م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٢٣٥١
الدراسات السابقة	٢٣٥٣
التمهيد:الإخالة أحد مسالك العلة النحوية	٢٣٥٤
الفصل الأول:الإخالة فى الاسم وفيه سبعة مباحث:	٢٣٥٩
المبحث الأول:الإخالة فى اسم الفاعل	٢٣٦٠
المبحث الثانى: الإخالة فى الصفة المشبهة	٢٣٦٩
المبحث الثالث :الإخالة فى اسم المفعول	٢٣٧٥
المبحث الرابع :الإخالة فى صيغ المبالغة	٢٣٧٩
المبحث الخامس : الإخالة فى اسم التفضيل	٢٣٨٤
المبحث السادس :الإخالة فى المصدر	٢٣٩٠
المبحث السابع: الإخالة فى اسم الفعل	٢٣٩٦
الفصل الثانى: الإخالة فى الحرف وفيه خمسة مباحث:	٢٤٠٠
المبحث الأول :الإخالة فى "ما" المشبهة بـ" ليس"	٢٤٠١
المبحث الثانى :الإخالة فى "لا" المشبهة بـ" ليس"	٢٤١٠
المبحث الثالث : الإخالة فى "إن" النافية المشبهة بـ" ليس"	٢٤١٣
المبحث الرابع :الإخالة فى "لات" المشبهة بـ" ليس"	٢٤١٦
المبحث الخامس: الإخالة فى "إنَّ" الناصبة وأخواتها	٢٤١٩
الخاتمة	٢٤٢٩
المصادر والمراجع	٢٤٣١
فهرس الموضوعات	٢٤٣٩